الاتساع
دراسة تحليلية

د. سهير أحمد محمد أحمد

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فيستعمل مصطلح الاتساع كثيرًا فى أبواب النحو ، وأيضا فى مسائل الصرف، بل إنه يدخل أحيانا في مسائل اللغة،إلا أنه يشتهر في مسائل الظرف والجار والمجرور من أبواب النحو، وقد يعبر عنه بالسعة والتوسع.

ولشهرته فى هذين البابين ربما يظن القارئ لأول وهلة أنه خاص بهما،ولكن بمتابعته فى أبواب النحو المختلفة يجد الأمر على خلاف ذلك،ويجده يرتبط بمصطلحات أخرى يرددها العلماء في أبواب النحو .

وبالرجوع إلى مصادر اللغة نجد أن الواو والسين والعين كلمة تدل على خلاف الضيق والعسر. يقال : وَسُعَ الشيء واتسع [١] . والسعة نقيض الضيق[٢]. وهذا المصطلح قديم ، فنراه منتشرًا في كتاب سيبويه ، وقد فسر به كثيرا من الظواهر النحوية[٣] ، ومن ذلك قوله مبينا حال الظروف التي يتسع فيها فتستعمل استعمال المفعول به : " هذا باب جرى مجرى الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين فى اللفظ لا فى المعنى ، وذلك قولك: يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار[٤]

وتقول على هذا الحد : سرقت الليلة أهلَ الدار ، فتجرى الليلة على الفعل فى سعة الكلام، كما قال: صيد عليه يومان ، وولد له ستون عاما.

فاللفظ يجرى على قوله " هذا معطى زيدٍ درهما ، والمعنى " إنما هو في الليلة ، وصيد عليه فى اليومين، غير أنهم أوقعوا الفعل عليه لسعة الكلام "[١] .

وقد عقد سيبويه فى كتابه أبوابا فى الاتساع ضمنها كثيرا من المسائل التى تقوم على الحذف والاختصار [٢] ، منها قوله :

"ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى جده: (واسأل القرية التى كنا فيها والعير التى اقبلنا فيها) [٣] إنما يريد: أهل القرية، فاختصر، وعمل الفعل فى القرية كما كان عاملا فى الأهل لو كان

ههنا[٤].

ولعل أول من حاول وضع تعريف محدد لهذا المصطلح ابن السراج ، حيث عقد له فى كتابه " الأصول " بابا خاصا ، ذكر فيه حده قائلا :

" اعلم أن الاتساع ضرب من الحذف، إلا أن الفرق بين هذا الباب والباب الذى قبله[٥] أن هذا تقيمه مقام المحذوف، وتعربه بإعرابه، وذلك الباب تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله فى الإعراب، وهذا الباب العامل فيه بحاله، وإنما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف ، أو تجعل الظرف يقوم مقام الاسم "[٦] .

وقد مثّل للأول بقوله تعالى (واسأل القرية). فالأصل: أهل القرية، وللثانى بقولهم: صيد عليه يومان"، والمعنى صيد عليه الوحش فى يومين.

ويفهم من هذا التعريف أن الاتساع عند ابن السراج يعنى حذف بعض المعمولات وإقامة غيرها مقامها .

وقد استعمل ابن السراج هذا المصطلح حيث لا حذف ، قال فى بعض مسائل الإضافة:

"اعلم أن حق الأسماء أن تضاف إلى الأسماء، وأن الأصل والقياس ألا يضاف اسم إلى فعل، ولا فعل إلى اسم ، ولكن العرب اتسعت فى بعض ذلك فخصت اسماء الزمان بالإضافة إلى الأفعال .....وذلك قولهم: "أتيتك يوم قام زيد، وآتيك[٧] يوم يقعد عمرو"[٨]

فالاتساع هنا لا علاقة له بالحذف، و إنما يبين حكما جديدا اختصت به أسماء الزمان من بين سائر الأسماء، وذلك إضافتها إلى الأفعال.

وقال فى بعض مسائل حروف الجر:

"واعلم أن العرب تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعانى، فمن ذلك الباء تقول : فلان بمكة وفى مكة، وإنما جازا معا لأنك إذا قلت: فلان بموضع كذا وكذا . فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع، وإذا قلت: فى موضع كذا فقد خبرت بـ "فى" عن احتوائه إياه وإحاطته به[٩] .

وقال فى موضع ثالث:

واعلم أن "أنَّ إنما هى لما تتيقنه ويستقر عندك، و "أن" الخفيفة إنما

هـى لمـا لـم يقع، نحو قولك: "أريد أن تذهب" فإذا كانت "أن" الخفيفة بعد "علمت" فهى مخففة من الثقيلة، وإذا خففت أتِيَ بـ "لا"، والسين، وسوف، عوضـاً ممـا حـذف ، وجعلـوا حذفها دليلاً على الإضمار ..... ثم يتسعون فيحملون "رجو " على "علمت" إذا استقر عندهم الرجاء، وهذا أبعدها"(١٠).

ويُعَـدُّ الاتساع عند ابن جنى في بعض الأحيان لونا من المجاز، يبين ذلك البابُ الذي عقده عن "الفرق بين الحقيقة والمجاز، يقول:

"الحقيقة ما أقرّ فى الاستعمال على أصل وضعه فى اللغة، والمجاز: ما كان بضدّ ذلك.

وإنمـا يقـع المجاز ويُعْدَلُ إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة ، وهى : الاتساع ، والتوكيد، والتشبيه ، فإن عُدِمَ هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة .

فمن ذلك قول النبى صلى الله عليه وسلم فى الفرس : هو بحر" (١١)

فالمعانى الثلاثة موجودة فيه . أما الاتساع فلأنه زاد فى أسماء الفرس التى هى فرس وطِرْف (١٢) وجواد ونحوها البحرَ حتى إنه إن احتيج إليه فى شـعر وسـجع أو اتساع استعمل استعمال بقية تلك الأسماء ؛ لكن لا يفضى إلى ذلك إلا بقرنية تسقط الشبهة . وذلك كأن يقول الشاعر :

عَلَوْتَ مطا جوادِكَ يوم يوم ∴ وقد ثُمُدَ الجياد فكان بحرا (١٣)

وقـد لاحظـت أن هـذا المصـطلح يشيع بكثرة فى كتب المتقدمين ، كسـيبويه وابن السراج وابن جنّى ، ويقل كلما تأخر الزمن ، فلا نراه بكثرة فى مصنفات المتأخرين كابن مالك وابن هشام وغيرهما .

ولعـل السبب فى ذلك أن الأولين كانوا يحاولون تفسير الظواهر ، بينما عُنِيَ المتأخرون بوضع القواعد وتبيين الأحكام ليسير عليها المتعلمون .

وقـد عقد السيوطى فى " الأشباه والنظائر " بابا عن الاتساع ، بدأه بما ذكره ابن السراج فى هذا المصطلح ، ثم ذكر مسائل أخر ، منها التوسع فى المصـادر بنصبها مفعولا على السعة ، ثم إنابتها عن الفاعل ومنها التوسع فـى الظروف بجعلها مفعولا ومضافا إليه ووقوعها خبرا ، وما إلى ذلك مما يتعلق بالمصادر والظروف(١٤).

وهناك بعض المحاولات المعاصرة التى تناولت ظاهرة الاتساع ، ومنها مـا قـام به الدكتور غريب عبدالمجيد فى هذا الصدد تحت عنوان " التوسع

اللفظى فى ضوء الفكر النحوى " [١٥] ، وقد عرف الاتساع بقوله :

" يطلق الاتساع عندنا على لون من التصرف يتعلق بالعامل والمعمول معا ، أو بالمعمول وحده . ثم قسمه إلى نوعين : عامٌ وخاص ، وذكر أن التوسع العام ما يتعدى به اللازم ، أو يلزم به المتعدى ، وهو المعروف عندهم بالتضمين .

وأما التوسع الخاص ، فهو ما يتعدى به اللازم ، أو ينصب به غير المفعول به على المفعولية ، وهو المعروف عندهم بالتصرف ، ونزع الخافض ، والحذف والإيصال [١٦] .

وحصر هذا النوع الثانى فى ثمانية أبواب: الظرف، والمجرور، والمصدر، والمفعول له، والقسم، وسَفِه نفسَهُ، والقلبى المتعدى لواحد بحرف الجر، والمصدر المؤَوّل مع أفعال المقاربة والرجاء [١٧].

وهذه الدراسة تناولت عددا من مسائل الاتساع إلا أنها فاتها كثير منها، وبالتالى لم ينطبق مفهوم الاتساع عندها مع المفهوم الذى يصلح لكل مسائل الاتساع .

ومن ورود هذا المصطلح فى المسائل الصرفية استعماله فيما خرج تنبيها على أصل بابه نحو: استحوذ، وأغيلت المرأة [١٨] وقول الشاعر:

صددتَ فأطولتَ الصدودَ [١٩]

وقالوا : هذا شراب مَبْوَلة ، وهو مَطيَبَة للنفس [٢٠] وقالوا :

فإنه أهل لأن يؤكرما [٢١]

قال ابن جنى: "ونظائره كثيرة؛ غير أن هذا يخرج ليعلم أن أصل استقام: استقوم، وأصل مقامه مَقْوَمَة، وأصل يحسن: يؤحسن، ولا يقاس هذا ولا ما قبله، لأنه لم تستحكم علته، وإنما خرج تنبيها وتصرفا واتساعا[٢٢] ". فاستعمل مصطلح الاتساع هنا فيما خرج عن بابه، وظهر فيه حكم لم يستعمل فى نظائره.

ومن ورود هذا المصطلح فى اللغة قول ابن يعيش: "وأصل المضارعة تقابل السخلين على ضرع الشاة عند الرضاع، يقال تضارع السخلان: إذا أخذ كل واحد بحلمة من الضرع، ثم اتسع فقيل لكل مشتبهين متضارعان[٢٣] .

وعلـــى هذا يمكن القول بأن الاتساع لون من التصرف فى بعض أجزاء الجملة عاملا كان أو معمولا، يعطى فيه حكما لم يكن له فى الأصل، أو يحمل على غيره فيأخذ حكمه ويعامل معاملته، أو يخرج عما كان مألوفا فى مثله.

والاتســـاع بهـــذا المفهـــوم يلتقى مع بعض المصطلحات التى ترد فى عبارات النحويين، ومنها:

أ ــ الحمل على المعنى

ب ــ الحمل على الأصل

جـــ ــ الحمل على الفرع

د ــ التوهم

الحمل على المعنى

يســـتعمل الـــنحاه هذا المصطلح كثيرا فى تفسير ما خرج عن أصله فى ظاهـــر الأمـــر من التراكيب اللغوية، أو من أساليب التعبير التى وردت عن العرب.

وهـــو أيضـــا من المصطلحات القديمة التى استعملها سيبويه فى كتابه، قـــال فـــى معـــرض حديـــثه عن المواضع التى يحذف فيها الفعل لكثرته فى كلامهم:

"ومـمـــا ينتصـــب فى هـــذا البـــاب على إضمار الفعل المتروك إظهاره: (انتهوا خيرا لكم)[٢٤] و "وراءَك أوسعَ لك"، وحَسْبُكَ خيراً لك "إذا كنت تأمُر ..... وإنمـــا ينتصـــب" خيراً لك "و" أوسعَ لك "لأنك حين قلت: "انتهِ" فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله فى آخر.

وقال الخليل: كأنك تحمله على ذلك المعنى، كأنك قلت: انتهِ وادخل فيما هـــو خيرٌ لك، فنصبته لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له: انتهِ، أنك تحمله على أمر آخر، فلذلك انتصب[٢٥].

وقد عقد ابن جنى فى الخصائص بابا فى "الحمل على المعنى" وذكر أن مـــنه تأنيـــث المذكـــر وتذكـــير المؤنث، وتصور معنى الواحد فى الجماعة

والجماعـــة فى الواحد، وفى حمل الثانى على لفظ قد يكون عليه الأول أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعا ، وغير ذلك [٢٦] .

فمن تذكير المؤنث قوله :

فلا مزنة ودقت وَدْقهَا ∴ ولا أرض أبقل إبقالها [٢٧]

ذهـب بالأرض إلى الموضع والمكان. ومنه قول الله عز وجـل: (فلما رأى الشـمس بازغـة قـال هذا ربِّى)[٢٨]، أى هذا الشخص أو هذا المرئىّ ونحـوه، وكذلـك قوله تعالى(فمن جاءه موعظة من ربه)[٢٩] لأن الموعظة والوعظ واحد[٣٠].

وأمَّـا تأنيـث المذكـر فكقـراءة من قرأ (تلتقطه بعض السيارة)[٣١]، وكقولهم "ما جاءت حاجتَك[٣٢] وكقولهم "ذهبت بعض أصابعه"، أنّثَ لما كان بعـض السـيارة سيارة فى المعنى، وبعض الأصابع إصبعا ، ولَما كانت "ما" هى الحاجة فى المعنى. وأنشدوا:

أتهجر بيتا بالحجازَ تَلَقَّعَتْ ∴ به الخوفُ والأعداءُ من كل جانب[٣٣]

ذهب بالخوف إلى المخافة [٣٤] .

ومـن تصـور معـنى الجماعـة فى الواحد قولهم "هو أحسن الفتيان وأجملـه" أفرد الضمير؛ لأن هذا موضع يكثر فيه الواحد، كقولك: "هو أحسن فتى فى الناس" ؛ قال ذو الرُّمَّة:

ومَيَّةُ أحسنُ الثقلين وجها ∴ وسالفة وأحسَنُهُ قَذالا [٣٥]

ومن تصور معنى الواحد فى الجماعة قول الفرزدق:

فياليت دارى بالمدينة أصبحت ∴ بأجفار قَلْج أو بسِيفِ الكواظِمِ [٣٦]

يريد: الجَفْرَ وكاظمة. وقال جرير:

بان الخليطُ برامتين فودعوا ∴ أوَ كُلَّما ظعنوا لِبين تجزع [٣٧]

وإنما رامة أرض واحدة معروفة[٣٨] .

ومـن حَمْل الثانى على لفظ قد يكون عليه الأول ما قيل فى قوله تعالى: {ألـم ترَ إلى الذى حاجَّ إبراهيم فى رَبّه}[٣٩] ثم قال {أو كالذى مَرَّ على قرية}[٤٠]، فقـد قـيل فيه: إنه محمول على المعنى، حتى كأنه قال: أرأيت كالذى

حاج إبراهيم فى ربّه، أو كالذى مرَّ على قرية،فجاء بالثانى مع أن الأول قد سبق كذلك[٢] ومنه قوله:

بدالىَ أنّى لستُ مدرك ما مضى ∴ ولا سابق شيئا إذا كان جائيا [٤١]

لأن هذا موضع يحسن فيه لست بمدرك ما مضى[٤٢]. وقد جاء لفظ الثانى هنا على الفرع حيث إنَّ دخول الباء فى خبر"ليس" فرع على نصبها [٤٣].

وممـــا جاء فيه الحمل على المعنى أيضا وصف المفرد بالجمع فى قول الشاعر :

كأنَّ عَذِيرَهُمْ بجنوب سِلَّى ∴ نَعَامُ قَاقَ فى بَلَدٍ قِفَارِ[٤٤]

حيـــث وصـــف المفرد، وهو " بلدْ " بالجمع، وهو "قفار" لَّما تَوَهَّم سعة البلد وجعل كل جزء منها بلدا[٤٥]

ومن ذلك أيضا قوله :

فيها اثنتان وأربعون حلوبة ∴ سودًا كخافية الغرابِ الأسحم [٤٦]

فـــ "حلوبة" تمييز للعدد، و "سودا" إما حال من العدد، أو من حلوبة أو صـــفة، وعلى هذين الوجهين[٤٧] ففيه حَمْل على المعنى؛ لأن حلوبة بمعنى حلائب ؛ فلهذا صحَّ أن يُحْمَل عليها "سودا"[٤٨]

وللحمل على المعنى أمثلة كثيرة جدا ساق منها ابن جنى فى الخصائص عـــددا، وكلهـــا يـــدور حول أخذ بعض أجزاء الجملة أحكاما لم تكن لها فى الأصـــل، وتقـــع مواقـــع قد تبدو مخالفة لما قبلها ، والذى سوَّغ ذلك ظهور المعنى.

وقـــد عَـــرَّف ابن فارس "الحمل على المعنى" بقوله: "هذا باب ما يترك حكـــم ظاهر لفظه لأنه محمول على معناه ؛ يقولون ؛ ثلاثة أنفس ، والنفس مؤنـــثة ؛ لأنهـــم حملـــوه علـــى الإنسان، ويقولون : ثلاث شخوص ؛ لأنهم يحملون ذلك على أنهن نساء .

و : فإن كلابا هذه عشرُ أبطنٍ[٤٩]

يذهبون إلى القبائل .

وفى كتاب الله جل ثناؤه: (السماء منفطر به) [٥٠] حمل على السَّقْف. وهذا يتسع جدا[٥١] .

ومن خلال ما سبق يمكن تحديد مصطلح " الحمل على المعنى " بأنه لون من التصرف يعطى فيه بعض أجزاء الجملة حكما لم يكن له لولا فهم المعنى ، ومعاملته على أساس هذا الحكم .

الحمل على الأصل

الأصل : أصل الشيء[٥٢] . وقيل : أساس الشيء[٥٣] . وقيل : أسفل كل شيء ، وجمعه أصول ، وأصُلَ الشيءُ : صار ذا أصل ، ويقال : استأصلتْ هذه الشجرة ، أى ثبت أصلها[٥٤].

ويستعمل هذا المصطلح عند الفقهاء ، ويراد به أحد أمرين : أحدهما : فى أصول الأدلة ، وهى الكتاب والسنة والإجماع ، والثانى : الشيء الذى يقاس عليه ، كالخمر أصل للنبيذ ، والبُرّ أصل للأرز ، وحَدُّهُ : ما عُرفَ حكمه بلفظ تناوله ، أو ما عُرفَ حكمه بنفسه[٥٥]. وقيل : الأصل: المحتاج إليه[٥٦] .

وقد استعمله النحاة فى أمور للدلالة على أنها أصول لغيرها ، منها ما يتعلق بتركيب المفردات داخل الحملة ، وعلاقة بعضها ببعض ، ومنها غير ذلك .

فالأول كتقديم المبتدأ وتأخير الخبر[٥٧] وتقديم الفاعل وتأخير المفعول[٥٨] ، فالأصل فى هاتين المسألتين هذا الترتيب ، ويُسمّى عكسُ ذلك فرعا .

ونحو ذلك قولهم: "الأصل أن يكون الفعل والفاعل غير مفصولين بمفعول ولا غيره[٥٩] وقولهم: "الأصل إذا ذكر المفعول أن يفصل عن الفعل بالفاعل"[٦٠] .

ومن استعماله فى علاقة المفردات بعضها ببعض قولهم: الأصل أن يكون المبتدأ معرفة، والخبر نكرة؛ قال سيبويه فى بعض مسائل المبتدأ والخبر: "وأحسَنُهُ إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف، وهو أصل الكلام"[٦١]

والثانى أمور لا تتعلق بترتيب المفردات داخل الجملة وعلاقة بعضها ببعض، ولكنها أشياء حكموا فيها بأنها أصول لغيرها لعلل توصلوا إليها

وأدلة وقفوا عليها. وذلك كذهابهم إلى أن المذكر أصل والمؤنث فرع[٦٢] وأن النكرة أصل والمعرفة فرع[٦٣] وأن الواحد أصل والمثنى والجمع فرع[٦٤]، وأن الإعراب أصل فى الأسماء فرع فى الأفعال[٦٥]، وأن البناء عكس ذلك[٦٦]، وأن العمل أصل فى الأفعال فرع فى غيرها[٦٧]، وأن المصدر أصل، والفعل وأسماء الفاعلين والمفعولين فروع[٦٨] وأن المفرد أصل والجملة فرع[٦٩] ، وكذلك المركب[٧٠]، وأن الأصل فى الإعراب الحركات[٧١].

ومنه أيضا اعتبارهم أنَّ الفعل المبنى للمعلوم أصل للمبنىّ للمجهول[٧٢]، وأن الفعل المُعدَّى بالهمزة فرع المُعدَّى بالتجرد[٧٣] ، وأن المقصور أصل الممدود[٧٤].

ومن ذلك أيضا اعتبارهم أن الأصل فى حروف العطف الواو[٧٥]، والأصل فى حروف الاستفهام الهمزة[٧٦]، وأنَّ "أن" أصل نواصب الفعل[٧٧]

وهذه الأصول ليست كلها محل اتفاق بين العلماء، وإنما ورد الخلاف فى بعضها ، كخلافهم فى أصل الاشتاق: المصدر أو الفعل[٧٨]. وكذلك خلافهم حول حركات الإعراب والبناء أيهما أصل[٧٩].

وهذه الأصول أو كثير منها معتبر منذ عهد سيبويه ؛ قال سيبويه فى تعليل منع صرف العلم المؤنث: "وإنما كان المؤنث بهذه المنزلة ولم يكن كالمذكر؛ لأن الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تختصّ بعدُ ، فكل مؤنث شيء، والشيء يُذكّر، فالتذكير أول، وهو أشد تمكنا"[٨٠]

وقال فى الواحد والجمع :واعلم أن الواحد أشد تمكنا من الجميع ؛ لأن الواحد الأول، ومن ثَمَّ لم يصرفوا ما جاء من الجميع على مثال ليس يكون للواحد، نحو: مساجد ومفاتيح[٨١].

وقد رأى العلماء أن كثيرا من الفروع أخذت أحكاما للأصول لوجه من المناسبة بينهما فاعتبروها بذلك محمولة عليها.

من ذلك مثلا ملاحظتهم الرفع فى "نائب فاعل" وهو فرع على الفاعل فذهبوا إلى أنه محمول فى ذلك على الفاعل، لذلك الذى الرفع أصل فيه، وذلك لعلة جامعة بينهما ، وهى الإسناد [٨٢].

ومن ذلك أيضا ما ذهبوا إليه من أن إعلال الجمع وتصحيحه حمل على المفرد، فمن ذلك قولهم: قِيَم و دِيَم فى قيمة وديمة، وزوَجة وثوَرَة فى:

زَوْج وثوْر [٨٣].

ومـــنه تعليلهم لعمل "إنّ" وأخواتها النصب فى الاسم والرفع فى الخبر بأنهـــا حُمِلَتْ فى ذلك على الفعل المتعدى إلى مفعول ، فالمنصوب بها مشبه بـــالمفعول لفظا ، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظا ، فهى تشبه من الأفعال ما قُدّم مفعوله على فاعله [٨٤] .

ولّما كانت هذه الحروف فروعا فى العمل على الأفعال ومحمولة عليها، جُعِلـــتْ دونهـــا بـــأن قُدِّم المنصوب فيها على المرفوع حطا لها عن درجة الأفعال ؛ إذ تقديم المفعول على الفاعل فرع ، وتقديم الفاعل أصل[٨٥].

وعلـــى ضـــوء مـــا سبق يمكن تعريف الحمل على الأصل بأنه: إعطاء الفـــرع حكم الأصل ، أو تعليل حكم الفرع بأنه محمول فيه على الأصل لوجه من المشابهة أو المناسبة بينهما.

الحمل على الفرع

فـــى اللغـــة : فـــرع كل شىء : أعلاه ، والجمع فروع، وفرعَ الشىءَ يَفْـــرَعُهُ فَـــرْعا وفروعا وتفرَّعه : علاه[٨٦] .وفى الفقه : الفرع هو ما ثبت حكمه بغيره[٨٧] .وقيل : الفرع المحتاج[٨٨] .

ويســـتعمل النحاة مصطلح " الفرع " كثيرا فى مسائل النحو ، ويعنون بـــه أحـــدَ معنيين ، كما سبقت الإشارة إليه في مصطلح الحمل على الأصل ، وهمـــا: إما مخالفة ما ينبغى أن يكون عليه الكلام من حيث تركيب المفردات وترتيبها داخل الجملة ، وإما ما اعتبره العلماء فرعا على غيره ، كاعتبارهم أن المؤنـــث فرع على المذكر، وأن الجمع فرع على الواحد، وأن البناء فرع فـــى الأســـماء، وأن العمل فرع فيها أيضا، وأن الفعل فرع على المصدر فى الاشتقاق، وهكذا[٨٩]

وقـــد حُمِلتْ بعض الأصول على الفروع فأخذت مالها من أحكام ، ومن ذلك : بناء بعض الأسماء ، وهى أصول [٩٠] ، حملا لها على ما لا تمكن له من الحروف والأفعال ، لضرب من المناسبة[٩١] .

ومن ذلك أيضا منع الصرف فى بعض الأسماء حملا لها على الأفعال ؛ فقد أشبه ما لا ينصرفُ الفعلَ فى الثقل فجرى مجراه[٩٢] .

وأمـــا أسباب ثقل الاسم الممنوع من الصرف فإنه اجتمع فيه علتان من علـــل تسع ، أو علة تقوم مقام علتين وهذه العلل هى : العلمية ، والتأنيث ، ووزن الفعل، والوصف ، والعدل ، والجمع ، والتركيب ، والعجمة ، والألف والنون الزائدتان ، وهذه العلل تعتبر فروعا على غيرها (٩٣) .

فقد أخذ الأصل هنا وهو الاسم ، حكم الفرع ، وهو الفعل ، وهذا الحكم منع الصرف ، للمشابهة التى بينهما ، وهى الثقل والفرعية على غيرهما .

فـــبهذا يمكن تعريف الحمل على الفرع بأنه: إعطاء الأصل حكم الفرع ، أو تعلـــيل بعـــض الظواهر فى الأصل ، والتى تخالف حكمه المعهود ، بأنه محمول فيها على الفرع للمناسبة التى بينهما .

التوهم

تَوَهَّمَ الشىء : تَخَيَّله وتَمَثَّلهُ ، كان فى الوجود أو لم يكن(٩٤).

ويســـتعمل التوهم فى عبارات النحويين كثيرا ، ويعنون به ما يفهم من معناه اللغوى تماما ، وهو أن يكون المتكلم شاعرا أو ناثرا تَوَهَّمَ أنه ذكر فى سابق كلامه شيئا لم يذكره يقتضى حكما معينا ثم بنى عليه ما بعده

وقـــد اســـتعمل سيبويه هذا المصطلح فى تفسير بعض الظواهر ، التى جاء عجز الكلام فيها على خلاف صدره ، قال :

"وســـألت الخلـــيل عـــن قولـــه عَـــزَّ وجـــلَّ : { فأصَّـــدَّقَ وأكـــن من الصالحين}(٩٥)، فقال: هذا كقول زهير :

بدا لِىَ أنّى لستُ مُدْرِكَ ما مضَى ∴ ولا سابق شيئا إذا كان جائيا(٩٦)

فإنمـــا جَـــرُّوا هذا لأن الأول قد يدخله الباء ، فجاءوا بالثانى وكأنهم قد أثبتوا فى الأول الباء، فكذلك هذا لما كان الفعلُ الذى قبله قد يكون جزما ولا فاء فيه تكلموا بالثانى وكأنهم قد جزموا قبله ، فعلى هذا توهموا هذا"(٩٧)

ومنه ما قيل فى قول الشاعر:

مشائيمُ ليسوا مصلحين عشيرةً ∴ ولا ناعبٍ إلا ببينٍ غرابُها(٩٨)

بجرّ "ناعب"على توهم دخول الباء فى الخبر الذى هو"مصلحين".

ولا يقتصـــر اســـتعمال مصـــطلح الـــتوهم على باب العطف ، وإن كثُرَ

استعماله فيه تحت مصطلح " العطف على المعنى ، أو العطف على التوهم " ، فإنه قد استعمل أيضا فى غير ذلك من مسائل ، منها ما قيل فى قول الشاعر :

أمُّ الحُلَيْس لعجوز شَهْرَبَهْ ∴ ترضى من اللحم بعظم الرَّقَبَهْ[٩٩] .

قال ابن يعيش: "فإنه توهم"إنَّ" فأدخل اللام فى الخبر حتى كأنه قال: إن أمَّ الحليس ؛ إذ كان ذلك مما يستعمل كثيرا"[١٠٠] .

ومن ذلك أيضا ما قيل في قول الشاعر :

اضربَ عنك الهموم طارقها ∴ ضَرْبَكَ بالسيفِ قوْنَسَ الفرَس [١٠١] .

فحذف الشاعر نون التوكيد الخفيفة فى الفعل " اضرب " ، وهى لا تحذف إلا عند ملاقاة ساكن على توهم ملاقاتها لساكن [١٠٢] .

مما سبق يمكن تعريف التوهم بأنه : إعطاء بعض أجزاء التركيب حكما ليس له فى الأصل ، وإنما هو على توهم وجود شىء سبق فى الكلام أو لحق توهمه المتكلم فبنى كلامه عليه .

العلاقة بين "الاتساع"

وغيره من المصطلحات المتعلقة به

من خلال ما ورد فى تحديد كل مصطلح من المصطلحات السابقة تتضح العلاقة بينها ، فهى تلتقى فى أنها إعطاء التراكيب أحكاما ليست لها فى الأصل ؛ فالاتساع لون من التصرف فى مكونات الجملة يحمل فيه بعضها على غيره فيأخذ حكمه .

وكذلك الحمل على المعنى فهو نوع من التصرف فى التركيب يجرى فيه الكلام على غير سننه المعتاد .

وقد استعمل مصطلح التوسع فى مسائل استعمل فيها "الحمل على المعنى" ومن ذلك ما قيل فى قوله تعالى { واسأل القرية }[١٠٣] فقد ذُكِرَ أن هذا اتساع حيث أقيم المضاف إليه مقام المضاف، وأخذ حكمه من حيث الإعراب ، ومن حيث صحة نسبة السؤال إليه ؛ إذ الأصل : واسأل أهل القرية [١٠٤] .

وقد قيل فى هذه الآية أيضا إنها من قبيل الحمل على المعنى ، قال أبو البقاء فى هذه الآية : " وجاز حذف المضاف لأن المعنى لا يلتبس" [١٠٥].

وكذلك إقامة حروف الجرّ مقام بعض ، فهو اتساع من العرب ، وفى

الوقت نفسه هو من قبيل الحمل على المعنى ؛ إذ لا يجوز إلا إذا تقاربت المعانى، كما قيل فى قول الفرزدق :

قد قتل الله زيادًا عنّى(١٠٦)

لمّا كان فى المعنى " صرفه " عنّى(١٠٧) .

ويلتقى الاتساع بالحمل على الأصل والحمل على الفرع فى أن كلا من هذه المصطلحات استعمل فى مسائل خرجت عن سنن أبوابها ، وذلك أن الاتساع فى غالب أحواله خروج عن الأصل ؛ وكذلك فإن بعض الفروع حملت على الأصول خارجة بذلك عن سنن بابها ، وذلك كما حمل المضارع على الاسم فى الإعراب فخرج بذلك عن الأصل فيه ؛ إذ الأصل فى الأفعال البناء ، وكما حملت بعض الأصول على الفروع خارجة بذلك عن سنن بابها، كما حمل المصدر على اسم الفاعل فى الوقوع صفة وخبرا وحالا .

وقد استعمل التوسع فى مسائل حملت فيها أصول على فروع ، وفروع على أصول ، وأخذ كل من ذلك حكما لم يكن له فى الأصل ، وإنما هو للآخر أصلا أو فرعا .

أما التوهم فهو نوع من الحمل على المعنى ، وقد ساق ابن جنى مسائل منه فى باب " الحمل على المعنى " من كتاب الخصائص(١٠٨) .

وسأعرض فيما يأتى إن شاء الله تعالى عددا من المسائل فى أبواب النحو المختلفة تبين كيف تداخلت هذه المصطلحات ، واستعمل بعضها مكان بعض ، وجاء التوسع فيها متضمنا للحمل على الأصل، وعلى الفرع ، وعلى المعنى ، والتوهم .

المعرب والمبنى

الموصول

وقوع " ما " موقع " مَن " فى الخبر والاستخبار :

ذكر العلماء أن " ما " تقع على أربعة أضرب : موصولة معرفة بمعنى "الذى"، ومنكورة غير موصوفة، واستفهامية ، وجزائية ، وهى فى وجوهها الأربعة تقع على ذوات غير الأناسىّ ؛ فإذا قيل : ما فى ا لدار؟ فجوابه: ثوب أو فرس ونحو ذلك، وإذا قيل : ما زيد ؟ فجوابه : طويل أو أسود أو

سمين[١٠٩] .

قال ابن يعيش : ويجوز أن تقوم " ما " وهى استخبار عن الأوصاف مقام "من " فى الاستخبار عن المعارف فيقال : ما عندك ؟ ويكون الجواب : زيد أو عمرو ، أى فيكون جوابها من أشخاص الأناسىّ اتساعا[١١٠] .

وكذلك يجوز أن تقوم مقامه فى الخبر : قال : " وعليه قوله تعالى { إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم } [١١١] ، ومن ذلك ما حُكىَ عن أبى زيد "سبحان ما سبح الرعد بحمده"، و" سبحان ما سَخَّرَكن لنا "[١١٢] .

وقد حُمِلَ إقامة "ما" مقام " من " هنا على إقامة الصفة مقام الموصوف فى نحو: مررت بعاقل وكاتب ، فكما قامت الصفة مقام الموصوف فى نحو ذلك قامت " ما " وهى من صفات الأناسىّ مقام الأناسىّ فى هذه المواضع توسعا [١١٣] .

وهذا من قبيل الحمل على المعنى ، فـ " ما " هنا فى معنى " مَن " ، كما كان " قائم " و" عاقل " فى معنى شخص قائم و شخص كاتب .

كان وأخواتها

التوسع فى رفع اسمها ونصب خبرها :

ذكر ابن يعيش أن الرفع والنصب فى الأسماء الأصل فيهما أن يكونا للفاعلين والمفعولين : وقد يكونان لغيرهما على سبيل الشبه بهما ، ويكون لهما أدوات مجازية ، ولا يصير المرفوع بها فاعلا حقيقة ،

ولا المنصوب مفعولا حقيقة ، وذلك نحو : " كان زيد قائما " فـ " زيد " هنا ليس بفاعل وقع منه فعل ، ولا " قائما " مفعول وقع به فعل ، وإنما ذلك على سبيل التشبيه اللفظى ، وكذلك "إن زيدا قائم " مشبهان بالفاعل والمفعول .

وكذلك المبتدأ والخبر ، يرفعان على التشبيه بالفاعل ، وعاملهما معنى غير لفظ .

وليس كذلك الجرّ فإنه لا يكون إلا بحروف الجَرّ أو بالإضافة .

فالرفع والنصب قد تُوُسِّعَ فيهما فى الأسماء ، و جاءا على غير منهاج الفاعل والمفعول على سبيل التشبيه[١١٤] .

والاتساع هنا من قبيل الحمل على الأصل ، إذ إنهما حُمِلاَ هنا

على الأصل فى الرفع والنصب وهما الفاعل والمفعول ، والله أعلم .

كادوأخواتها

وقوعخبر "كاد" اسما :

ذكر العلماء أن الأصل في " كاد زيد يقوم " أن يقال : كاد زيد قائما، وفى " جعل يضرب ": ضاربا ، وإنما عدل عن الاسم إلى لفظ الفعل لإرادة الدلالة على قرب زمن وقوعه والالتباس به ، وهذا معنى لا يستفاد من لفظ الاسم(١١٥).

وقد يرجع الشاعر إلى هذا الأصل المرفوض الاستعمال، كما فى قوله:

فأبْتُ إلى فَهْمٍ وما كدت آئبا ∴ وكم مثلها فارقتها وهى تَصْفِرُ(١١٦)

فقد استعمل الاسم الذى هو الأصل المرفوض الاستعمال موضع الفعل الذى هو فرع ، ومثله فى مراجعة الأصل المرفوض قوله :

أكثرتَ فى العَذْل مُلِحًّا دائما ∴ لا تكثِرَنْ إنى عَسَيْتُ صائما(١١٧)

ومن ذلك:"عسى الغوْيرُ أبؤسا(١١٨) "، فاستعمل الاسم موضع الفعل(١١٩)

وقد ذكر ابن جنى أن نحو هذا من الاستحسان (١٢٠) وأنه يخرج تنبيها على أصل بابه ، نحو : استحوذ ، وأغيلت المرأة ، وقول الشاعر :

صددتَ فأطولت الصدودَ(١٢١)

وهذا من قبيل حمل الأصل على الفرع ، فقد حمل اسم الفاعل هنا على الفعل فوقع خبرًا لكاد .

الفاعل

جوازالتأنيثوالتذكيرفىالفعلالمسندإلىمؤنثمجازىأواسمجموع :

قال الزمخشرى: "وتأنيث الجمع ليس بحقيقى، ولذلك اتُّسع فيما أُسنِدَ إليه الحاق العلامة وتركها ، تقول : فعل الرجال والمسلمات والأيام وفعَلت"(١٢٢) .

قال ابن يعيش: " إن الجمع يكسب الاسم تأنيثا لأنه يصير فى معنى الجماعة، وذلك التأنيث ليس بحقيقى ؛ لأنه تأنيث المعنى ، فهو بمنزلة " الدار " ، و" النعل " ونحوهما ، فلذلك إذا أسند إليه فعل جاز فى فعله التذكير

والتأنيث ، فالتأنيث ، لإرادة معنى الجماعة ، والتذكير على إرادة معنى الجمع ..... قال الله تعالى { قالت الأعراب}[١٢٣] { وقال نسوة }" [١٢٤].

ومن ذلك أيضا قوله تعالى { فمن جاءه موعظة من ربه }[١٢٥] . لأن الموعظة والوعظ واحد، ونحو "حضر القاضيَ امرأة" لأنه حين ذكر " حضر "ثم ثنّى بالقاضى عُلِمَ أن شخصا ما حضر ، فجاز التذكير، والله أعلم.

ومن تأنيث المذكر قوله تعالى { تلتقطه تعض السيارة }[١٢٦].

وهذا كله من قبيل الحمل على المعنى ؛ لأن الفاعل فى جميع ما سبق يحتمل أن يؤول بالمذكر أو المؤنث[١٢٧] .

وهو أيضا فى تأنيث الفعل حالة كون الفاعل مذكرا من قبيل الحمل على الفرع ، لأن الأصل التذكير ، وفى تذكير الفعل حالة كون الفاعل مؤنثا من قبيل الحمل على لأصل ، أو رد الفرع إلى الأصل ، للعلة المذكورة .

قلب المفعول فاعلا، والفاعل مفعولا :

قال الزجاجى : اعلم أن العرب مجمعون على رفع الفاعل ، ونصب المفعول به إذا ذكر الفاعل ، إلا أنه قد جاء فى ا لشعر شىء قُلِبَ فصُيِّر مفعوله فاعلا ، وفاعله مفعولا على التأويل ضرورة ..... فمنه قول الشاعر :

مِثلُ القَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قد بلغتْ ∴ نجران أو بلغت سَوْءاتِهم هَجَرُ[١٢٨] .

فقلب الفاعل فصار مفعولا ؛ لأن السَّوءات هى التى تبلُغ " هَجرَ " فنصبها ، ورفع هجرَ . ومنه قول الآخر :

عَدَاةَ أحلَّتْ لابنِ أصْرَمَ طعنةً ∴ حُصَيْنٍ عَبيطاتُ السَّدائفِ والخمْرُ[١٢٩].

فقلب : فنصبت" الطعنة " ، وهى التى أحلَّت له ، ورفع المفعول[١٣٠].

وهذا القلب من قبيل الحمل على المعنى ؛ قال ابن مالك : " وقد يحملهم ظهورُ المعنى على إعراب كل واحد من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر، كقولهم : "خرق الثوبُ المسمارَ " ومنه قول الأخطل :

مثل القنافذ هداجون ..... البيت [١٣١].

وقد عَدَّ أبو علىٍّ الفارسى من الاتساع والقلب[١٣٢] قول الشاعر :

مازال مُذْ وَجَفَتْ فى كل هاجرة ∴ بالأشعث الوَرْدِ إلا وهو مهمومُ [١٣٣].

قال : " ألا ترى أن فاعل " وجفت " الأرضُ " ، وجعلها هى الواجفة

بالأشعث ، وإنما الأشعث هو الواجف فى الأرض ، وهذا كما قالوا : "سالت بهم الفجاج " والمعنى : أنهم هم سالوا وجَرَوْا فى الفجاج" (١٣٤).

تقديم المفعول على الفاعل للاهتمام به:

القياس فى الفاعل أن يلى الفعل لأنه ينزل منزلة الجزء منه بدليل أنه لا يستغنى عنه ، ولا يجوز إخلاء الفعل عن فاعل ، والواجب فى المفعول التأخير من حيث كان فضلةلا يتوقف انعقاد الكلام على وجوده .

وقد يتقدم المفعول لضرب من التوسع والاهتمام به، والنية به التأخير، فيقال "ضرب غلامَهُ زيدٌ"(١٣٥).

وتقديم المفعول على الفاعل هنا من قبيل الحمل على المعنى ، فقد حملهم ظهور المعنى على ارتكاب هذه المخالفة .

النائب عن الفاعل

إقامة المصدر والظرف مقام الفاعل :

ذكر العلماء أنَّ المصادر والظروف من الزمان والمكان لا يجعل شيء منها مرفوعا فى هذا الباب حتى يقدَّر فيه أنه إذا كان الفاعل معه أنه مفعول صحيح ، كأن الفعل وقع به كما يقع بالمفعول الصحيح ، فحينئذ يجوز أن يقام مقام الفاعل إذا لم يذكر الفاعل .

وقالوا : ولا يقوم مقام الفاعل المصادر التى يراد بها تأكيد الفعل فقط ، وإنما يقوم مقامه ما كان فيه إبانة فائدة ، فهنا يجوز أن يجعل مفعولا على السعة، وأن يقام مقام الفاعل ، فتقول : قمت القيامَ وقيمَ القيامُ.

وكذلك لا يجوز أن تقيم من الظروف مقام الفاعل إلا ما يجوز أن تجعله مفعولا على السعة، نحو اليوم والليلة والمكان والفرسخ وما أشبهها من المتمكنة فأما غير المتمكنة نحو " إذ " و" إذا " و" عند " ومنذ " فلايجوز التوسع فيها وجعلها مفعولا على السعة فلا يجوز إقامتها مقام الفاعل (١٣٦).

فقد أخذت المصادر والظروف هنا حكم الأسماء فى النيابة عن الفاعل، وذلك بعد التوسع بنصبها على المفعولية.

وهذا من قبيل الحمل على الأصل، حمل المصادر والظروف على الأسماء فى الإقامة مقام الفاعل ،وهو أيضا من قبيل الحمل على المعنى،

فإن الكلام عند سيبويه على الحذف والاختصار،فاصل ضُربَ به ضربتان:ضرب الذي وقع عليه الضرب ضربتين ، وأصل بسط عليه مرتان:بسط عليه العذاب مرتين(١٣٧) .

المتعدى واللازم

توجيه قولهم:" دخلت البيت ":

اختلف العلماء فى "دخلت البيت" هل هو من قبيل ما يتعدى إلى مفعول واحد، أو من اللازم ؟ وسبب الخلاف فيه استعماله تارة بحرف جر، وتارة بغيره، نحو " دخلت البيت "و"دخلت إلى البيت"(١٣٨) .

قال ابن يعيش والصواب عندى أنه من قبيل الأفعال اللازمة ، وإنما يتعدى بحرف الجر، نحو : دخلت إلى البيت ، وإنما حذف منه حرف الجر توسعا لكثرة الاستعمال ، والذى يدل على ذلك أن مصدره يأتى على فعول، نحو: الدخول ، و " فُعُول " فى الغالب إنما يأتى من اللازم ، نحو : القعود والجلوس، وأن مِثله وخلافهُ غير متعد ، فـ " دخلت " مثل " غُرْتُ "(١٣٩) فكما أن " غُرْت " غير متعد فكذلك " دخلت " ، " وخلافه " خرجت " وهو أيضا لازم وقلما نجد فعلا متعديا إلا وخلافه ومضاده كذلك ، ألا ترى أن "تحرك " لازم وضده " سكن " ، وهو كذلك ، واسودَّ وابيضَّ كذلك .

ومثل " دخلت البيت " ذهبت الشأم ، أمرهما واحد ، ولا يقاس عليها غيرهما لقلة ما جاء من ذلك(١٤٠) .

وهذا من قبيل حمل الفرع على الأصل ، إذ حمل اللازم على المتعدى فى التوصل على المفعول به بنفسه .

المفعول المطلق

توجيه الرفع فى نحو :" ما زيد إلا سيرُ سيرٌ "

ذكر العلماء أنَّ فى توجيه الرفع فى قولهم: "ما أنت إلا سيرُ سيرٌ" وجهين: أحدهما: أن يكون على حذف مضاف، وهو "صاحب "(١٤١). والثانى: أن تجعله نفس السير لَّما كثُرَ ذلك منه توسعا ومجازا ، كما يقال: رجل عَدْل ورضا إذا كثر عدله والرضا عنه ، كما يقال :

ترقَّ ما عَقلتْ حتى إذا ادَّكَرَتْ .. فإنما هِيَ إقبال وإدبارُ(١٤٢)

جعلها نفس الإقبال والإدبار مبالغة واتساعا"[١٤٣] .

وهذا من قبيل حمل الأصل على الفرع حيث إن المصدر أصل للصفات .

نيابة الآلة عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة :

قال الشيخ خالد في توجيه "ضربته سوطا أو عصا": والأصل: ضربته ضربا بسوط أو عصا، ثم تُوُسِّع في الكلام، فحذف المصدر، وأقيمت الآلة مقامه، وأعطيت ماله من إعراب وإفراد وتثنية وجمع، تقول ضربته سوطين، و أسواطا، والأصل: ضربتين بسوط، وضربات بسوط" [١٤٤].

وهذا من قبيل الحمل على المعنى إذ الكلام على الحذف والاختصار .

المفعول فيه

جعل المصادر أحيانا:

جعلت العرب المصادر أحيانا وأوقاتا توسعا، وذلك نحو: خفوق النجم ، بمعنى مغيبه، و"خلافة فلان وصلاة العصر"، والخلافة والصلاة مصدران في الحقيقة جعلا حينا توسعا وإيجازا، فالتوسع بجعل المصدر حينا وليس من أسماء الزمان ، والإيجاز الاختصار بحذف المضاف، إذ التقدير في قولك: فعلته خفوق النجم وصلاة العصر: وقت خفوق النجم، ووقت صلاة العصر، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

واختص هذا التوسع بالأحداث لأنها منقضية كالأزمنة، وليست ثابتة كالأعيان، فجاز جعل وجودها وانقضائها أوقاتا للأفعال وظروفا لها كأسماء الزمان [١٤٥] .

وهذا من قبيل الحمل على المعنى، فقد استعملت المصادر استعمال الظروف لفهم ذلك من المعنى[١٤٦] .

الاتساع في الظروف بجعلها مفعولا، ومضافا إليه والإسناد إليها:

قال الزمخشري: قد يذهب بالظرف عن أن يقدر فيه معنى "في" اتساعا، فيجرى لذلك مجرى المفعول به، فيقال: الذي سرته يومُ الجمعة، وقال:

ويوم شهدناه سُليما وعامرا [١٤٧].

ويضاف إليه ، كقوله

يا سارق الليلةِ أهلَ الدار [١٤٨] .

وقوله تعالى { بل مكرُ الليلِ والنهار }[١٤٩] ، ولولا الاتساع لقيل: سرت فيه، وشهدنا فيه [١٥٠] .

وتظهر فائدة الاتساع فى أمرين: أنه يجوز الكناية عنه من غير إظهار "فى" يقال : اليوم قمته ، والذى سرته يوم الجمعة .

والثانى : انه تجوز الإضافة إليه ، كقولهم :

يا سارق الليلة أهل الدار .

أضافوا اسم الفاعل إلى الليلة ، كما أضافوا فى نحو : يا ضارب زيد ، وإذا أضيف إلى الظرف لم يكن الا مفعولا على السعة .

ومن ذلك قوله تعالى { بل مكر الليل والنهار } يحتمل أن تكون من إضافة المصدر إلى المفعول ، أى مكركم الليلَ والنهارَ ، جعلهما مفعولين على السعة ثم أضاف إليهما ، ويجوز أن يكون من إضافة المصدر إلى الفاعل، أى بأن يكون جعل المكر لهما لأنه يكون فيهما، كما يقال : ليل نائم ونهار صائم [١٥١] .

وينتج عن نصب الظرف على المفعول اتساعا جواز الإسناد إليه ، وقد سبق ذلك فى باب النائب عن الفاعل .

وهذا من قبيل حمل الفرع على الأصل ، وهو حمل الظروف على الأسماء فى النصب على المفعول به ، والإضافة إليها .

المفعول له والمفعول معه

التوسع فى استعمال المفعول معه بدون حرف الجر

قال ابن السراج : إن بابى المفعول له والمفعول معه كان حقهما ألاَّ يفارقهما حرف الجر، ولكنه حذف فيهما، ولم يجريا مجرى الظروف فى التصرف فى الإعراب، وفى إقامتهما مقام الفاعل، فيدلك ترك العرب لذلك أنهما بابان وضعا فى غير موضعهما، وأن ذلك اتساع منهم فيهما؛ لأن المفعولات كلها تقدم وتؤخر، وتقام مقام الفاعل، وتبتدأ ويخبر عنها، إلا أشياء منها مخصوصة تقدم تبيينها [١٥٢] .

والاتساع هنا فى استعمال هذين البابين بدون حرف جرّ ، فخرجا على ما كان ينبغى أن يكون فيهما .

وهذا من قبيل حمل المفعول له والمفعول معه ، وهما فرع ، على

المفعول به ، وهو الأصل(١٥٣) .

إقامة الواو في المفعول معه مقام " مع ":

" ذهب البصريون إلى أن العامل فى المفعول معه هو الفعل ، وذلك لأن الأصل فى نحو قولهم : " استوى الماء والخشبة " أى مع الخشبة ، إلا أنهم أقاموا الواو مقام " مع " توسعا فى الكلام ، فقوى الفعل بالواو ، فتعدى إلى الاسم فنصبه ، كما قوى بالهمزة فى قولك : " أخرجت زيدا (١٥٤) وهذا من قبيل حمل الفرع ، وهو المفعول معه ، على الأصل ، وهو المفعول به.

الحال

وقوع المصادر أحوالا:

جاءت مصادر أحوالا بكثرة فى النكرات وكان الأصل ألا تقع أحوالا لأنها غير صاحبها فى المعنى ، لكنهم لما كانوا يخبرون بالمصادر عن الذوات كثيرا واتساعا ، نحو : " زيد عدل " فعلوا مثل ذلك لأنها خبر من الأخبار كـ " طلع زيد بغتة " فـ " بغتة " حال من فاعل " طلع " ، و " جاء ركضا " فـ " ركضا " حال من فاعل " جاء "، وقتلته صبرا " فـ " صبرا "، وهو أن يحبسه حيا ثم يُرْمَى حتى يقتل، حال من مفعول " قتلته " . وذلك كله مع كثرته على التأويل بالوصف ، فيؤوّل " بغتة " بوصف من " باغتَ " لأنها بمعنى مفاجأة ، أى مباغتا (١٥٥) .

ووقوع المصدر حالا فيه إخراج للمصدر عن أصله ، ووضعه موضع اسم الفاعل (١٥٦) .

وهذا من قبيل حمل الأصل ، وهو المصدر ، على الفرع، وهو الصفة فى الوقوع حالاً ؛ لأن المصدر أصل لها ، وهو أيضا من قبيل الحمل على المعنى.

مجيء المصادر أحوالا معرفة :

وقد جاءت مصادر فى موضع الحال ، لفظها معرفة ، وهى فى تأويل النكرات نحو قولهم : " أرسلها العراك " ؛ قال لبيد :

فأرسلها العراك ولم يَذُدها ∴ ولم يُشْفِقْ على نَغص الدِّخال(١٥٧)

فنصب " العراك " على الحال ، وهو مصدر عارك يعارك معاركة

وعـــراكا ، وجعـــل " العراك " فى موضع الحال ، وهو معرفة ، إذ كان فى تـــأويل " معـــتركة " ، وذلك شاذ لا يقاس عليه ، وإنما جاز هذا الاتساع فى المصـــادر لأن لفظها ليس بلفظ الحال ؛ إذ حقيقة الحال أن تكون بالصفات ، ولـــو صـــرحت بالصفة لم يجز دخول الألف واللام ، لم تقل العرب : أرسلها المعتركة ، ولا جاء زيد القائمَ ، لوجود لفظ الحال(١٥٨) .

والتوســـع هـــنا فى دخول " أل " على الحال ، ولم يكن هذا حكمها فى الأصل .

وهـــذا من قبيل حمل الفرع وهو المعرفة على الأصل ، وهو النكرة إذ النكرة أصل للمعرفة .

حروف الجر

إقامة بعض حروف الجَرّ مقام بعض :

قال ابن جنى : ومنه ــ أى من باب الحمل على المعنى ــ باب من هذه اللغـــة واسع لطيف طريف ، وهو اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدى به ؛ لأنـــه فى معنى فعل يتعدى به . من ذلك قوله تعالى (أُحِلّ لكم ليلةَ الصيام الرَّفَـــثُ إلى نسائكم) (١٥٩) . لمّا كان فى معنى الإفضاء عَدَّاه بإلى . ومثله بيت الفرزدق :

قد قتلَ اللهُ زيادًا عنّى(١٦٠)

لما كان فى معنى : صرفَه عنّى ..... ومنه قول الأعشى :

سُبْحَانَ من علقمةَ الفاخر(١٦١) .

عَلَّقَ حرف الجرّ بـــ "سبحان" لمَّا كان معناه : براءةً منه (١٦٢) "

وقـــد سبق أن ذكرت عن ابن السراج أن إقامة حروف الجرّ مقام بعض مـــن باب الاتساع (١٦٣) ، وهو مرتبط أيضا بالحمل على المعنى كما ذكر ابن جنّى.

إبدال الواو من الباء فى القسم:

ذكـــر العلمـــاء أنّ الـــباء أصل حروف القسم ؛ لأنها حرف إضافة، ومعـــناها الإلصـــاق: فأضافت معنى القسم إلى المقسم به، وألصقته به، نحو قولـــك: "أحلـــف بالله"، كما توصل الباء الممرور إلى الممرور به فى قولك: "مـــررت بزيد"، فالباء من حروف الجرّ بمنزلة "مِنْ" و "فى"، فلذلك قيل إنها

أصل حروف القسم، وغيرها إنما هو محمول عليها .

قال ابن يعيش : "فالواو" بدل من الباء لأنهم أرادوا التوسع لكثرة الأيمان، وكانت الواو أقرب إلى الباء لأمرين: أحدهما : أنها من مخرجها؛ لان الواو والباء جميعا من الشفتين. والثاني: أن الواو للجمع ، والباء للإلصاق فهما متقاربان؛ لأن الشيء إذا لاصق الشيء فقد اجتمع معه ، فلما وافقتها في المعنى والمخرج حملت عليها ، وأنيبت عنها" (١٦٤) .

والاتساع هنا من قبيل الحمل على الأصل ؛ إذ هى محمولة على أصل حروف القسم، وهى الباء .

حذف فعل القسم :

ذكر ابن يعيش أنهم يقولون "اللهَ لأفعلَنَّ" فيحذفون فعل القسم وحرف الجر، ولا يكادون يحذفون حرف الجر فى القسم مع وجود الفعل ، فلا يقولون: أحلف اللهَ ولاأقسم اللهَ، لكنهم يحذفون الفعل والحرف جميعا. قال: والقياس يقتضى حذف الحرف أولا فأفضى الفعل إلى الاسم فنصبه، ثم حذف الفعل توسعا لكثرة دور الأقسام، ومن ذلك قولهم : يمينَ الله ، وأمانةَ الله، والأصل: بيمين الله وبأمانة اللهِ ، فحذف حرف الجر ونصب الاسم(١٦٥) ، وهذا من قبيل حمل اللازم، وهو الفرع، على المتعدى، وهو الأصل " فى وصول الفعل إلى المفعول بنفسه

الإضافة

الفصل بين المتضايفين :

فصل العرب بين المتضايفين بالظرف والمجرور كثيرا فى الشعر لاتساعهم فى الظروف(١٦٦)، كما فصلوا بهما بين "إنَّ" واسمها فى قوله تعالى {إن فيها قوما جبَّارين }(١٦٧)، وبين العدد ومميزه فى قول الشاعر:

على أننى بعدما قد مضى ∴ ثلاثون للهجر حولا كميلا (١٦٨)

ومن الفصل بهما بين المتضايفين فى الشعر قوله :

كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يوما ∴ يهوديٌّ يقاربُ أو يزيلُ(١٦٩)

وقوله

لمَّا رأت ساتِيد ما استعبرت ∴ للهِ دَرُّ اليومَ مَن لامَها(١٧٠).

ويُعَدُّ الفصل فى مثل ذلك من قبيل الحمل على المعنى ؛ فقد ذكر ابن

جنى فى باب الفروق والفصول أنَّ الشاعر إذا أورد منه شيئا فكأنه لأنسه بعلم غرضه وسُفُور مراده لم يرتكب صعبا ولا جَشِمَ إلا أمما، وافق بذلك قابلا له، أو صادف غير آنسٍ به، إلا أنه هو قد استرسل واثقا، وبنى الأمر على أن ليس ملتبسا"(١٧١) .

حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه:

ذكر العلماء أن المضاف قد حذف كثيرا من الكلام، وهو سائغ فى سعة الكلام وحال الاختيار إذا لم يشكل، وإنما سوَّغ ذلك الثقة بعلم المخاطب، وإذا حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه، وأعرب بإعرابه.

والشاهد المشهور فى ذلك قوله تعالى { وأسأل القرية }(١٧٢) ، والمراد: أهل القرية ؛ لأنه قد علم أن القرية من حيث هى مَدَر وحَجَر لا تُسْأل ؛ لأن الغرض من السؤال ردّ الجواب ، وليس الحجر والمدر مما يجيب واحد منهما .

ومن ذلك قوله تعالى { ولكنَّ البرَّ مَن آمن بالله }(١٧٣) . وقوله {ولكنَّ البرَّ من اتقى}(١٧٤) ، تقديره: برُّ مَن ، ويجوز أن يكون التقدير: ولكنَّ ذا البرِّ من اتقى ، فلابد من حذف المضاف ؛ لأن البرَّ حَدَث و (من اتقى) جثة ، فلا يصح أن يكون خبرا عنه ؛ لأن الخبر إذا كان مفردا كان هو الأول، أو مُنَزّلا منزلته، فلذلك حُمِلَ على حذف المضاف .

قال ابن يعيش: والأول أشبه؛ لأن حذف المضاف ضرب من الاتساع، والخبر أولى بالاتساع من المبتدأ؛ لأن الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور ومن ذلك قولهم: "الليلة الهلال" لابد من حذف المضاف؛ رفعت الليلة أو نصبتها؛ فإن رفعت كان التقدير: الليلةُ ليلةُ الهلال، وإن نصبت كان التقدير: الليلةَ حدوثُ الهلالِ أو طلوعه(١٧٥) .

والاتساع هنا من قبيل الحمل على المعنى .

إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال:

قال ابن السراج: "اعلم أن حق الأسماء أن تضاف إلى الأسماء وأن الأصل والقياس الا يضاف اسم إلى فعل، ولا فعل إلى اسم ، ولكن العرب اتسعت فى بعض ذلك ، فخصت أسماء الزمان بالإضافة إلى الأفعال (١٧٦).

وقد وَجَّه ابن يعيش إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال بثلاثة توجيهات:

الأول : أن الإضافة هنا إلى الفعل نفسه تنزيلا له منزلة المصدر، وقد وقع الفعل موقع المصدر كما فى نحو " تسمع بالمعيدى خير من أن تراه" .

الثانى: أن الفعل يدل على الحدث والزمان ، فالزمان أحد مدلولى الفعل، فساغت الإضافة إليه، كإضافة بعض الشيء إلى كله.

الثالث: أن الإضافة إنما هى إلى الجملة نفسها لا إلى الفعل وحده، فأضافوا الزمان إلى الجملة من الفعل والفاعل كما أضافوه إلى الجملة من المبتدأ والخبر، وتكون الإضافة فى اللفظ إلى الجملة والمراد المصدر (١٧٧) .

وهذه التوجيهات تقوم على أساس الحمل على المعنى، فالإضافة هنا على تأويل الفعل بالمصدر أو تأويل الجملة بالمصدر الذى تدل عليه أو يفهم معناه منها، وكذلك التوجيه الثانى الذي يقوم على إضافة بعض الشيء إلى كله، فالمراد مدلول الفعل الذى هو الزمن .

وقد ذكر ابن جنى أن تأويل الفعل بالمصدر فى نحو "تسمع بالمعيدى خير من أن تراه" هو من قبيل الحمل على المعنى، أى سماعك به خير من رؤيتك له (١٧٨).

النعت

وقوع المصادر صفات:

قد يوصف بالمصادر كما يوصف بالمشتقات فيقال: رجل فضل ، ورجل عدل، كما يقال: رجل فاضل وعادل. وقالوا: رجل رضًا إذا كثر الرضا عنه .

قال ابن يعيش: " ويجوز أن يكونوا وضعوا المصدر موضع اسم الفاعل اتساعا ، فـ " عدل " بمعنى عادل ، و" ماء غور " بمعنى غائر ، و" رجل صوم وفطر " بمعنى صائم ومفطر ، كما وضعوا اسم الفاعل موضع المصدر فى قولهم: "قم قائما" أى قياما ، واقعد قاعدا ، أى قعودا "(١٧٩) .

فأخذت المصادر هنا حكم الصفات ، فوقعت صفة على خلاف الأصل ؛ إذ الأصل فى الصفة أن تكون بالمشتق .

وهى على تأويلين : إما جعل الموصوف ذلك المعنى مبالغة ، وأما على حمله على اسم الفاعل ، أى يكون بمعنى اسم الفاعل اتساعا ، والأول من قبيل الحمل على المعنى . والثانى من قبيل الحمل على الفرع .

إقامة الصفة مقام الاسم

قال ابن يعيش قد يظهر أمر الموصوف ويعرف موضعه ، فيستغنى عن ذكره البتة ، وتقع المعاملة مع الصفة ، وتصير الصفة كاسم الجنس الدال على معنى الموصوف ، وذلك نحو قولهم : " الأجرع والأبطح " فالأجرع مكان سهل مستوٍ لا ينبت ، يقال : مكان أجرع ورملة جرعاء ، ثم اشتهر المكان بذلك فعلم مكانه وإن لم يذكر ، فقيل : الأجرع ؛ إذ لا يوصف بذلك إلا المكان، وأمَّا الأبطح فالمكان المتسع ، ومثله البطحاء، وأصله أن يقال: مكان أبطح، ثم غلبت الصفة وصارت كاسم الجنس، ومثله "الفارس والصاحب والراكب "أصل ذلك كله الصفة، وإنما غلبت فصارت كاسم الجنس"(١٨٠).

وإقامة الصفة مقام الاسم من قبيل الحمل على المعنى ، قال ابن جنى فى باب الحمل على المعنى من الخصائص : قال الله عز وجل { وأنا مِنَّا الصالحون ومِنَّا دون ذلك } (١٨١) أى منا قوم دون ذلك ، فحذف المبتدأ وأقام الصفة التى هى الظرف مُقامه (١٨٢) .

نونا التوكيد

تو كيد اسم الفاعل بالنون

وذلك نحو قول الشاعر:

أريتَ إن جئتُ به أملودا ∴ مُرَجَّلا ويلبس البُرُودا

أقائِلَنَّ أحْضِرُوا الشهودا(١٨٣)

وذكر الشيخ خالد أن هذا ضرورة نادرة حيث دخلت نون التوكيد على "قائِلَنَّ" مع أنه اسم، والذى سوَّغ ذلك شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع نحو "أتقولَنَّ"(١٨٤) .

قال ابن جنىَّ: "فهذا إذن استحسان(١٨٥) ، لا عن قوة علّة، ولا عن استمرار عادة، الأتراك لا تقول: "أقائِمُنَّ يا زيدون ولا "أمنطلِقُنَّ يارجال" إنما تقوله حيث سمعتَهُ، وتعتذر له، وتنسُبُه إلى أنه استحسان منهم، على ضعف منه واحتمال بالشبهة له"(١٨٦) .

وكان قد ذكر أول الباب أن الاستحسان علته ضعيفة غير مستحكمة، إلا أن فيه ضربا من الاتساع والتصرف(١٨٧) .

وهذا من قبيل حمل الأصل ، وهو الاسم،على الفرع ، وهو الفعل .

الممنوع من الصرف

تفسير"العدل " الذي هو علة من علل منع الصرف :

قال ابن يعيش: "العدل هو أن تريد لفظا ثم تعدل عنه إلى لفظ آخر، فيكون المسموع لفظا، والمرا د غيره، ولا يكون العدل فى المعنى، إنما يكون فى اللفظ ، فلذلك كان سببا [١٨٨] ؛ لأنه فرع على المعدول عنه، فـ "عُمَر" علم معدول عن "عامر" علما أيضا، وكذلك " زُفَر" معدول عن "زافر" علما أيضا" [١٨٩] .

وقال فى موضع آخر: "العدل إنما هو أن تلفظ ببناء وأنت تريد بناء آخر، لضرب من التوسع فى اللغة، كعدل "عُمَر" عن عامر، وجُمَع "عن" جَمْع "ساكن الحشو" [١٩٠].

وقد ذكر ابن جنى فى الخصائص أن العدل ضرب من التصرف، وفيه إخراج للأصل عن بابه إلى الفرع [١٩١] .

ترك صرف ما ينصرف فى الضرورة:

وردت شواهد عن العرب تُركَ فيها صرف ما ينصرف، كقول عباس ابن مرداس:

فما كان حِصْنٌ ولا حابِسٌ ∴ يفوقان مِرْدَاسَ فى مَجْمع[١٩٢]

فلم يصرف مرداسا، ومن ذلك قول ذى الإصبع العدوانى :

ومِمنْ وَلَدُوا عامِـ رُذوا لطُول وذو العَرْض[١٩٣]

ولم يصرف عامرا ، ومنه أيضا قوله :

ومُصْعَبُ حِين جَدَّ الأمْـ رُ أكْبَرُهَا وأطْيَبُهَا[١٩٤]

وذلك كله على التأويل بالقبيلة، وكذلك قوله "عامر" فإنه أراد به القبيلة ، قيل ومنه قراءة قوله تعالى {ألا إن ثمودًا كفروا ربَّهُم ألا بُعْدًا لثمودَ}[١٩٥] صرف الأول جعله أبا القبيلة، ومنع الصرف فى الثانى لأنه جعله القبيلة نفسها[١٩٦] .

والتأويل بالقبيلة هنا من قبيل الحمل على المعنى[١٩٧] .

إعراب الفعل

أعْرِبَ الفعل المضارع لأنه شابه الأسماء بما فى أوله من الزوائد الأربع، وهى الهَمزة والنون والتاء والياء ، نحو أقوم ونقوم وتقوم ويقوم.

وليست الزوائد هى التى أوجبت له الإعراب، وإنما لما دخلت عليه جعلته على صيغة صار بها مشابها للاسم، والمشابهة أوجبت له الإعراب(١٩٨) .

وقد أشبه الفعل المضارع الاسم من جهات :

أحدها: انه يتخصص بعد شياعه كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه.

ثانيها: أنه تدخل عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم.

ثالثها: أنه يدل على الحال والاستقبال، فأشبه الأسماء المشتركة، والأسماء المشتركة معربة، فكذلك ما أشبهها.

رابعها: أنه على حركة الاسم وسكونه؛ فإن "يضرب" على وزن "ضارب" وكما أن ضاربا" معرب فكذلك ما أشبهه(١٩٩).

والإعراب هنا فرع فى الفعل المضارع ، وأصل فى الأسماء ؛ لأن الاسم وجب له الإعراب لإزالة اللبس ، لأنه يكون فاعلا ومفعولا ومضافا إليه ، فلو لم يعرب لالتبس الفاعل بالمفعول وبالمضاف(٢٠٠) .

فقد أعربت الأفعال هنا بالحمل على الأسماء والشبه لها .

وقد دخل الرفع والنصب الأفعال توسعا إذ حقهما أن يكونا للفاعل والمفعول ، كما دخلا غيرهما أيضا كاسم " كان " وخبرها توسعا وتشبيها بالفاعل والمفعول (٢٠١). والإعراب فى الأفعال المضارعة من قبيل الحمل على الأصل لأن الأصل فى الإعراب أن يكون للأسماء (٢٠٢).

وقيل : إن الإعراب دخل الأفعال لضرب من الاستحسان ومضارعة الاسم، ولم يدل الرفع فيها على معنى الفاعلية و لا النصب على معنى المفعولية كما كان فى الأسماء (٢٠٣).

وقد سبق أن ذكرت عن ابن جنّى أن الاستحسان فيه ضرب من الاتساع والتصرف(٢٠٤).

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة أحد المصطلحات المستعملة فى مصادر النحو، والتى لـــم تكن ذات دلالة محدودة ، فحاولت بيانها وتحديدها ، وبيان ما يرتبط بها من مصطلحات . فأوضحت مدلول " الاتساع " حسب استعماله فى المواضع المـــتفرقة من أبواب النحو ، وكيف أنه يحمل فى دلالته أنواعا من التصرف فـــى اســـتعمال العناصر المكونة للجملة ، وهذا التصرف يكون بإعطاء هذه العناصر أحكاما متجددة لم تكن لها فى أصل الوضع .

كمـــا تناولت الدراسة أيضا علاقة هذا المصطلح بمصطلحات أخرى تتصل به فـــى معـــناه ، وهى الحمل على الأصل ،والحمل على الفرع ، فقد يحمل كل منهما على الآخر ويقوم مقامه ويجرى عليه ما يستحقه الآخر من أحكام .

ويتصل بالاتساع أيضا "الحمل على المعنى" كمعاملة المذكر معاملة المؤنث والعكس، وكاستعمال حروف الجر مكان بعضها، إذا تقاربت معانيها.

ويتصـــل به أيضا التوهم ، فقد يجىء المتكلم فى المعطوف بحكم لم يكن فـــى المعطـــوف عليه ولكنه يصلح له ، فيأتى بالثانى على أن الأول قد ورد بهذه الصورة المتوهمة .

وقـــد تتداخل هذه المصطلحات فيستعمل الحمل على المعنى حيث يستعمل الحمل على الأصل أو الحمل على الفرع، أو التوهم. وقد تم إيضاح ذلك فى التعرض لتحديد مدلول هذه المصطلحات وفى بيان العلاقة بينها بعد ذلك.

وقـــد لجـــأ العلماء إلى استعمال هذا المصطلح لتعليل المخالفات التى تقع فيها التراكيب، وتأتى فى ظاهر الأمر على غير المعهود فيها .

هوامش البحث:

(١) معجم مقاييس اللغة جـ ٦/ ١٠٩

(٢) اللسان " وسع " انظر فى المادة أيضا : التهذيب جـ ٣ / ٩٥ ، ٩٦ ، والمجمل جـ ٤ / ٩٢٥ ، والتاج جـ ٥ / ٥٢٩ ، ٥٣٠ .

(٣) انظر على سبيل المثال جـ١ /٣٣٦ ، ٣٣٧ ، جـ١ /٢١٣ ،٢١٤، ٢٢٠، ٢٩٢ من كتاب سيبويه .

(٤) بيت من الرجز ، ورد غير منسوب فى سيبويه جـ ١/ ١٧٥،١٧٧،١٩٣ ، ومعانى القراء جـ ٢ / ٨٠ ، والمحتسب جـ ١/١٨٣ ، جـ ٢/ ٢٩٥ ، وخزانة الأدب جـ٣ /١٠٨ ، وابن يعيش جـ ٢ /٤٥ ، ٤٦ والدرر جـ ٣ /٩٨ ، وشرح الكافية الشافية جـ ٢ / ١٠١٨ ، والأصول جـ ٣ / ٤٦٤ .

(٥) كتاب سيبويه جـ ١ / ١٧٥ ، ١٧٦ .

(٦) انظر كتاب سيبويه جـ ١ / ٢١١ ـ ٢٣٥ .

(٧) سورة يوسف : الآية " ٨٢ " .

(٨) كتاب سيبويه جـ ١ / ٢١٢ .

(٩) يريد الباب الذى عقده عن حذف العامل ، وعنونه بقوله : " ذكر ما يعرض من الإضمار والإظهار " . الأصول جـ ٢ / ٢٤٧ ـ ٢٥٤ .

(١٠) الأصول جـ ٢ /٢٥٥ .

(١١) فى الأصول جـ ٢ / ١١ أتيتك " ولا يناسب المستقبل بعده ، وما ثبت هو الصواب .

(١٢) الأصول جـ ٢ /١١ .

(١٣) السابق جـ ١ / ٤١٤ .

(١٤) الأصول جـ ٢ / ٢٠٩ .

(١٥) ورد الحديث الشريف برواية " وجدناه فرسكم هذا بحرًا " ورواية " إنه لبحر" فى روايات بهذا المعنى فى فتح البارى ــ كتاب الجهاد جـ ٦ / ٦٩ ، ٨٣، ١١٢ ، ١٤٣ ، ١٨٩ ، وكتاب الأدب جـ ١٠ / ٤٧٠ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، وفى سنن الترمذى كتاب الجهاد جـ٤ / ١٩٨ ، ١٩٩ ، ومسند أحمد جـ ٣ / ١٤٧ ، ١٦٣ ، ١٨٠ ومواضع أخر .

(١٦) الطرف ، بالكسر من الخيل : الكريمُ العَتيق . وقيل : هو الطويل القوائم والعنق المُطَرَّفُ الأذنين . وقيل غير ذلك . انظر اللسان : " طرف " .

(١٧) الخصائص جـ ٢ / ٤٤٢ ، ولم أقف على البيت فيما بين يَدَىَ من مصادر ، ويبدو أنه من نظم ابن جنىّ .

(١٨) الأشباه والنظائر جـ ١ / ١٨ ــ ٢٣ .

(١٩) التوسع اللفظى فى ضوء الفكر النحوى . تأليف الدكتور غريب عبدالمجيد نافع. الطبعة الأولى ، مكتبة الأزهر ١٩٩٤هـ ــ ١٩٧٤م .

(٢٠) التوسع اللفظى " ص ٥ .

(٢١) السابق ص ٢٤ .

(٢٢) أغالت المرأة ولدها وأغيلته : سقته الغيْل ، وهو لبن المأتية أو لبن الحبلى . اللسان " غيل " .

(٢٣) تمامه: وقلما ∴ وصال على طول الصدود يدوم

والبيت للمرار الفقعسى ضمن أربعة أبيات فى خزانة الأدب جـ ١٠ / ٢٣١ ، وشواهد المغنى جـ ٢/ ٧١٧ ، والرواية فيهما بفتح التاء حيث إنَ الشاعر يخاطب نفسه يلومها على طوال الصدود، وقبله: صرمتَ ولم تصرمْ وأنت صروم ∴ وكيف تصابى من يقالُ : حليمُ وهو من شواهد سيبويه جـ ١/ ٣١ ، جـ٣/ ١١٥، والمقتضب جـ١/ ٢٢٢، وابن يعيش جـ ١٠ / ٧٦، جـ٤/ ٤٣، جـ ١٣٢/٨ .ويروى بكسر التاء من " صددت " بيتا مفردا فى ملحقات ديوان عمر بن أبى ربيعة ص ٢٠٧، دار الجيل ــ بيروت .ولم أجده فى ديوانه نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٢٤) كـــان القـــياس فـــيهما : مبالة ومطابة ، بنقل الفتحة إلى ما قبل الواو والياء ، وقلبهما ألفا لتحركهما فى الأصل ، وانفتاح ما قبلهما الآن ٠ ابن يعيش جـ ١٠ / ٦٦ ، ٨٦ ٠

(٢٥) البيت بدون نسبة فى المقتضب جـ ٢ / ٩٦ ، وشرح الشافية جـ ١ / ١٣٩ ، وشـــواهد الشـــافية جـــ ٤ / ٥٨ ، والإنصاف جـ ١ / ١١ ، والأشمونى جـ ٢ / ٦٥٧ ، واللسان "كرم" ، والأصول جـ ٣ / ١١٥ ٠ ونسب فى هامش الإنصاف لأبى حيان الفقعسىّ ٠

(٢٦) الخصـــائص جـــ ١ / ١٤٣ ، ١٤٤ ٠ وقـــد ورد الاتساع فى مسائل صرفية كثيرة فى باب الاستحسان من الخصائص جـ١/١٣٣ـــ١٤٤ ٠

(٢٧) شـــرح ابن يعيش جـ ٦/٧ ٠ وانظر مسائل من الاتساع فى اللغة فى اللسان " كلم " . وفى المزهر جـ ١ / ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٦ .

(٢٨) سورة النساء : الآية : " ١٧١ " ٠

(٢٩) كتاب سيبويه جـ ١/ ٢٨٢ ، ٢٨٣ ٠

(٣٠) الخصائص جـ ٢ / ٤١١ ٠

(٣١) البيـــت لعامـــر بـــن جُوَيْن الطائى كما فى سيبويه جـ ٢ / ٤٦ ، وابن يعيش جـ ٥ / ٩٤ والدرر جـ ٦ /٢٧٠ ، والعينى جـ ١ /٣١١ ، وهو أيضـــا من شواهد المحتسب جـ ٢ /١١٢ ، والأشمونى جـ ١ /٣١١ ، والخصائص جـ ٢ / ٤١١ ، والمقرب ص ٣٣١ ٠

(٣٢) سورة الأنعام : الآية : " ٧٨ " ٠

(٣٣) سورة البقرة : الآية " ٢٧٥ " ٠

(٣٤) الخصائص جـ ٢ / ٤١١ ، ٤١٢ ٠

(٣٥) سورة يوسف : الآية "١٠" وهذه قراءة الحسن ومجاهد وقتادة وأبى رجاء ٠ البحر جـ ٥ / ٢٨٤

(٣٦) انظر المثل فى المخصص جـ ١٧ / ٧٥ ، وابن يعيش جـ ٧ / ٩١ ، والإنصاف جـ ١ / ٣٩٧ ٠

(٣٧) البيـــت بدون نسبة فى اللسان " خوف " وفيه : " أم أنت زائره " بدل " من كل جانب " ٠

(٣٨) الخصائص جـ٢ / ٤١٥ .

(٣٩) البيت لذى الرمة فى ديوانه جـ٢ / ١٩٠ ، ومنه " خدا " مكان "وجها " وهو من شواهد ابن يعيش جـ ٦ / ٩٦ ، والدرر جـ ١ / ١٨٣ ، والخصائص جـ٢ / ٤١٩ ، شذور الذهب ص ٤٩٦ .

(٤٠) ديوان الفرزدق جـ ٢ / ٥١٤ ، واللسان " كظم " ورواية الديوان : وياليت زوراء المدينة أصبحت .

(٤١) ديوان جرير جـ٣/ ٩٠٩ ، والرواية فيه : أو كلما رفعوا لبين تجزع .

(٤٢) الخصائص جـ٢ / ٤٢٠ .

(٤٣) سورة البقرة : الآية " ٢٥٨ " .

(٤٤) سورة البقرة : الآية " ٢٥٩ " .

(٤٥) الخصائص جـ٢/٤٢٣.

(٤٦) البيت لزهير . وقيل : لعبد الله بن رواحة ، وقيل : لصرمة الأنصارى ، كما فى خزانة الأدب جـ ٩ / ١٠٢ ، والدرر جـ ٦ / ١٦٣ . وهو فى سيبويه جـ١ / ٣٠٦ ، جـ٢ / ١٥٥ ، جـ ٣ / ٢٩ ، ٥١ ، ١٠٠ ، جـ ٤ /١٦٠ وروى بنصب " سابق " فى جـ ١ / ١٦٥ . وهو ايضا من شواهد : ابن يعيش جـ ٢ / ٥٢ ، جـ ٧ / ٥٦ ، والانصاف جـ ١ / ١٩١ ، وأسرار العربية ص ١٥٤ ، والأشمونى جـ١ / ٤٦٨ ، وشرح الكافية الشافية جـ ٤٢٧/١، وشواهد المغنى جـ١ / ٢٨٢ .

(٤٧) الخصائص جـ ٢ / ٤٢٤ .

(٤٨) الخصائص جـ ٢ / ٣٥٣ .

(٤٩) البيت للنابغة الجعدى كما فى سيبويه جـ ١ / ٢١٤ ، ونسب فى اللسان قوق " إلى شَقِيق بن جزء بن رباح الباهلى . وهو من شواهد الإنصاف جـ ١ / ٦٣ .

(٥٠) هامش الإنصاف للشيخ محمد محيى الدين جـ١ /٦٣ .

(٥١) البيت لعنترة فى ديوانه ص ٩٩ والمعلقات السبع ص ١٩٤ ، والخزانة جـــ ٧ / ٣٩٠ ، وابن يعيش جـ ٦ /٢٤ ، جـ ٣ / ٥٥، والأشمونى جـــ ٢ / ٣٧٤ ، والأصـــول جـــ ١ / ٣٢٥ : ومعانى الفراء جـ ١/ ١٣٠ .

(٥٢) كونه حالا من " حلوبة " أو صفة لها .

(٥٣) شرح شذور الذهب ص ٣١٢ .

(٥٤) عجـــزه: وأنت برىء من قبائلها العشر والبيت لرجل من بنى كلاب كما فى سيبويه جـ ٣ / ٥٦٥ ، وشواهد العينى بهامش حاشية الصبان جـ ٤ / ٦٣ ، وفيها : سُمِّى النواح .وهو من شواهد الخصائص جـ ٢ / ٤١٧ ، ومعـــانى الفراء جـ ١/ ١٢٦ ، واللسان " بطن " ، والإنصاف جـ ٢ ٧٦٩ ، والدرر جـ ٦ / ١٩٦ والمقتضب جـ ٢ / ١٤٦ .

(٥٥) سورة المزمل : الآية " ١٨ " .

(٥٦) الصاحبى ص ٤٢٥ .

(٥٧) المجمل جـ ١/ ٩٧ .

(٥٨) معجم المقاييس جـ ١٠٩/١ .

(٥٩) اللسان " أصل " .

(٦٠) اللمع فى أصول الفقه للشيرازى ص ٥٧ .

(٦١) المحصول جـ ١ /٩ .

(٦٢) شرح ابن عقيل جـ ١ / ٢٢٧ .

(٦٣) الأشـــباه جـ ٢ / ٨٤ ، والاقتراح ص ١٣٥ ، وإيضاح علل النحو ص ٦٥ ، وشرح ابن يعيش جـ ١ / ١٠٢ .

(٦٤) شرح الكافية الشافية جـ ٢ / ٥٨٤ .

(٦٥) السابق جـ ٢ / ٥٨٤ .

(٦٦) كتاب سيبويه جـ١ / ٣٢٨ ، وأنظر الأشباه جـ١/ ٦١ ، وابن يعيش جـ١ / ٨٥ .

(٦٧) انظـــر علـــى سبيل المثال الخصائص جـ١ / ١١١ ، جـ٢ / ٤١٥ ، وابن يعيش جـ ٥ / ٨٨ .

(٦٨) انظـــر علـــى سبيل المثال جمل الخليل ص ١٢٠ ، ١٢١ ، وابن يعيش جـــ ١ / ٥٧ .

(٦٩) انظر على سبيل المثال الخصائص جـــ١/١١٢ ، جـــ٢/٣٠٩ .

(٧٠) انظر على سبيل المثال أسرار العربية ص٣٨٤،والأصول جـــــ١/١٢٣

(٧١) انظـــر علـــى سبيل المثال الخصائص جـــ٢ / ٣٥٦ ، ولمع الأدلة ص ١٠٧ .

(٧٢) انظر على سبيل المثال الأشباه والنظائر جـــ١ / ٢٨٩ ، ٣١٣ والأصول جـــ١ / ١٢٣ .

(٧٣) انظـــر علـــى ســـبيل المثال شرح الكافية الشافية جـــ٢/ ٦٥٣ ، ٦٥٤ وشرح الشافية للرضى جـــ ٣ /٨٩ .

(٧٤) انظر على سبيل المثال الأصول جـــ٢ / ٦٢ .

(٧٥) انظر على سبيل المثال السابق جـــ٢/١١١ وشرح ابن يعيش جـــ١/٦٥ ، والأشباه جـــ١/ ١١٣ .

(٧٦) انظر على سبيل المثال شرح الكافية الشافية جـــ١/١٧٨ ، ١٧٩ .

(٧٧) انظـــر على سبيل المثال السابق جـــ٢/ ٥٧٣، وحاشية الصبان جـــ٢/ ٤٣ .

(٧٨) انظر على سبيل المثال شرح الكافية الشافية جـــ٢/ ٥٧٦ .

(٧٩) انظر على سبيل المثال الإنصاف جـــ٢/ ٧٤٩ ، ٧٥٠ .

(٨٠) انظر على سبيل المثال الأشباه جـــ٢ / ١٢٤ .

(٨١) انظر على سبيل المثال السابق جـــ٢ / ١٤٨ .

(٨٢) انظر على سبيل المثال السابق جـــ٢ / ١٤٢ .

(٨٣) انظر على سبيل المثال الإنصاف جـــ١ / ٢٣٥ ــ ٢٤٥ .

(٨٤) انظر على سبيل المثال الأشباه جـــ١ / ١٩٢ ، ١٩٣ .

(٨٥) كتاب سيبويه جـــ٣/٢٤١، وأنظر جـــ١/٢٢، وجمل الزجاجى ص٢٩١

(٨٦) كـــتاب سيبويه جـــ١ / ٢٢ وفيه " ما جاء من الجميع ما جاء على مثال ٠٠٠٠" ويبدو أن إحدى عبارتى " ما جاء " مكررة .

(٨٧) لمع الأدلة ص ٩٣ .

(٨٨) الاقتراح ص ١٠١ ، وشرح الشافية للرضى ص ١٣٧ ، ١٣٨ ، وشرح ابن يعيش جـ ١٠ / ٨٨ .

(٨٩) إيضاح علل النحو ص ٦٤ . وانظر وجه الشبه بين " إنَّ " والفعل فى شرح ابن يعيش جـ ١ / ١٠٢ ، وجمل الزجاجى ص ٥١ ، ٥٢ .

(٩٠) شرح ابن يعيش جـ ١ / ١٠٢ .

(٩١) اللسان " فرع ". وانظر معجم المقاييس جـ ٤ /٤٩١ .

(٩٢) اللمع للشيرازى ص ٥٧ .

(٩٣) كشاف اصطلاحات الفنون جـ ١ / ١٢٣ .

(٩٤) راجع ما سبق في "الحمل على الأصل" .

(٩٥) اعتبر العلماء الأفعال فروعا على الأسماء من حيث كانت الأفعال مشتقة من المصادر التى هى ضرب من الأسماء ، كما ذهب إليه أكثر العلماء ، كما أن الفعل لا يقوم بنفسه ، ويفتقر إلى اسم يكون معه ، والاسم لا يفتقر إلى فعل ، فكان الفعل فرعا عليه . انظر : ابن يعيش جـ١/ ٥٧ ، ٥٩ ، وشرح الشافية للرضى جـ ٣ / ٨٨ .

(٩٦) انظر تعليل بناء الأسماء ، وأوجه المشابهة بينها وبين الحروف والأفعال فى شرح ابن يعيش جـ٣/٨٠ . والأشباه جـ ٢ / ٣٣ـ ٣٥ . وقد حصر ابن مالك المشابهة فى الحروف فقط . شرح الكافية الشافية جـ١/ ٢١٦ ـ ٢٢١ .

(٩٧) انظر أسباب ثقل الفعل ، وثقل الاسم الذى شابهه فى ابن يعيش جـ ١ / ٥٩ ـ ٦٧ .

(٩٨) انظر تفصيل القول فى هذه العلل وتفسير كونها فروعا فى شرح ابن يعيش جـ١/ ٥٩ ـ ٦٧ .

(٩٩) اللسان " وهم " .

(١٠٠) سورة المنافقون : الآية " ١٠" .

(١٠١) سبق تخريج البيت في مصطلح "الحمل على المعنى" .

(١٠٢) كتاب سيبويه جـ ٣ / ١٠٠ ، ١٠١ .

(١٠٣) البيت للأخوص الرياحى كما فى خزانة الأدب جـ ٤ / ١٥٩، وسيبويه جـ ١/ ٣٠٦ ، وروى بالنصب فى جـ ١ / ١٦٥ ، ونسب فى جـ ٣ /٢٩ للفرزدق ، ولم أجده فى ديوانه ٠ وهو من شواهد : أسرار العربية ص ١٥٥ ، وابن يعيش جـ ٧ / ٥٧ ، والأشمونى جـ ١ / ٤٨٦ ٠ ونسب فى شواهد المغنى جـ ٢ / ٨٧١ للأحوص بالحاء المهملة ، وكذا فى ابن يعيش جـ ٢ / ٥٢ ، جـ ٥ / ٦٨ ، والإنصاف جـ ١ / ١٩٣ ٠

(١٠٤) البيت نسبه العينى فى حاشية الأشمونى جـ ١ / ٢٣٨ ، والشيخ خالد فى شرح التصريح جـ ١ / ١٧٤ إلى رؤبة ، وذكر العينى أنه نسب أيضا إلى عنترة بن عروس ٠ وذكرت هاتان النسبتان فى شواهد المغنى جـ ٢ / ٦٠٤ ، والدرر جـ ٢ / ١٨٧. والبيت من شواهد ابن يعيش جـ ٧ / ٥٧ ، وابن عقيل جـ ١ / ٣٦٦ ، واللسان " شهرب " ٠

(١٠٥) شرح ابن يعيش جـ ٧ / ٥٧ ٠

(١٠٦) قيل إنَّ البيت مصنوع لطرفة فى النوادر ص ١٣ ، ولم أجده فى ديوانه ٠ وهو من شواهد : الإنصاف جـ ٢ / ٥٦٨ ، وابن يعيش جـ ٩ / ٤٤ ، والخزانةجـ ١١ / ٤٥٠ ، والمحتسب جـ ٢ / ٣٦٧ ، والأشمونى جـ ٢ / ٢٢٨ ، والمزهر جـ ١ / ١٧٧ ، والدرر جـ ٥ / ١٧٤ ٠

(١٠٧) شرح ابن يعيش جـ ٩ / ٤٤ ٠

(١٠٨) سورة يوسف : الآية " ٨٢ " ٠

(١٠٩) راجع ما قيل في هذه الآية في مصطلح "الاتساع" من هذا البحث .

(١١٠) التبيان جـ ٢ / ٧٤٢ ٠

(١١١) البيت للفرزدق فى الخصائص جـ ٢ / ٣١٠ ، ٣٤٥ ، والمحتسب جـ ١ / ٥٢ ، وبدون نسبة فى شواهد المغنى جـ ٢ / ٩٦٤ ٠ وقبله قوله :

كيف ترانى قاليا مجنى ∴ أضرب أمرى ظهره للبطن ٠

(١١٢) الخصائص جـ ٢ / ٤٣٥ ٠

(١١٣) انظر الخصائص باب الحمل على المعنى جـ ٢ /٤٢٤ .

(١١٤) شرح ابن يعيش جـ٤ / ٢ ـ ٥ .

(١١٥) السابق جـ٤ / ٦ .

(١١٦) سورة المؤمنون : الآية " ٦ " .

(١١٧) شرح ابن يعيش جـ٤ / ٦ .

(١١٨) ابن يعش جـ٥ / ٥، ٦ .

(١١٩) ابن يعيش جـ ٧ / ١١ .

(١٢٠) ابن يعيش جـ ٧ / ١٣، وانظر أيضا جـ١ص٧٤ .

(١٢١) البيت لتأبط شرًا فى الدرر جـ ٢ / ١٥٠ ، والإنصاف جـ ٢ / ٥٥٤ ، وشـرح الكافية الشافية جـ ١ / ٤٥٢ ، والأشمونى حـ ١ / ٢١٥ ، وابن يعيش جـ ٧/ ١٣ ، وابن عقيل جـ / ٣٢٥ ، و التصريح جـ ١ / ٢٠٣ ، ابن يعيش جـ ٧ / ١١ ، ، .

(١٢٢) البيت بدون نسبة فى ابن يعيش جـ ٧ / ١٤ ، وشواهد المغنى جـ ١ / ٤٤٤ ، وشـواهد العينـى بهامش الأشمونى جـ ١ / ٢١٦ ، وابن عقيل جـ١ / ٣٢٤ ، والمقرب ص ١٠٩ ، ونسب فى هامش ابن يعيش إلى رؤبة .

(١٢٣) المثل فى مجمع الأمثال للميدانى جـ ٢ / ٣٤١ ، يضرب للرجل يقال له لعل الشرَّ جاء من قبلك . وهو فى سيبويه جـ ١ / ١٥٩ ، وجـ ٣ / ١٥٨ وأسـرار العربية ص ١٢٧ ، والمقرب ص ١٠٧ ، و التصريح جـ ١ / ٢٠٣ ، وابن يعيش جـ ٧ / ١١٦ .

(١٢٤) شرح ابن يعيش جـ ٧ / ١٤ .

(١٢٥) الاستحسان من مصطلح أصول الفقه ، وهو أحد الأدلة عند الحنفية ، وفى تحديده خلاف ؛ وقيل : استقرّ المتأخرون على أن الاستحسان عبارة عـن دلـيل يقـابل القـياس الجلـىّ الـذى تسبق إليه الأفهام .هامش الخصـائص جـ ١ / ١٣٣ ، ولمع الشيرازى ص ٦٨ . والاستحسان عند من أخذ به من النحويين هو ترك قياس الأصول لدليل . وقيل : هو تخصيص العلة . لمع الأدلة ص ١٣٣ ، ١٣٤ والاقتراح ص ١٨٢ .

(١٢٦) سبق تخريج البيت في مصطلح "الاتساع" من هذا البحث

(١٢٧) المفصل بشرح ابن يعيش جـ ٥ / ١٠٣ .

(١٢٨) سورة الحجرات : الآية " ١٤ " . ابن يعيش جـ ٧ / ١١ ،

(١٢٩) سورة يوسف : الآية " ٣٠ " وانظر ابن يعيش جـ ٥ / ١٠٣ .

(١٣٠) سورة البقرة : الآية " ٢٧٥ " .

(١٣١) سورة يوسف الآية " ١٠ " وهذه قراءة سبق تحريرها في مصطلح" الحمل على المعنى" من هذا البحث . ابن يعيش جـ ٧ / ١١ ،

(١٣٢) راجع مصطلح "الحمل على المعنى" من هذا البحث .من .

(١٣٣) البيت للأخطل فى ديوانه ص ٩٠ ، وروايته : على العيارات هداجون ...وهو من شواهد المحتسب جـ٢ / ١١٨ ، والأشمونى جـ ١ / ٣٣٢ ، وتأويل مشكل القرآن ص ١٩٤ ، شرح الكافية الشافية جـ ٢٣ / ٦١٢ ، والدرر جـ ٣/ ٥ ، وشواهد المغنى جـ ٢ / ٩٧٢ ، والأصول جـ ٣ / ٤٦٤ . "

(١٣٤) البيت للفرزدق فى ديوانه ص ٢٨٣ ، والراوية فيه : برفع طعنة ، والخمر ونصب العبيطات ، وهو من شواهد الإنصاف جـ ١ / ١٨٧ ، وابن يعيش جـ ٨ / ١٧٠ .

(١٣٥) جمل الزجاجى ص ٢٠٣، ٢٠٤ وانظر جمل الخليل ص ٥٠ ، ٥١ .

(١٣٦) شرح الكافية الشافية جـ ٢ / ٦١٢ .

(١٣٧) الإيضاح الشعرى ص ٥٢٠ .

(١٣٨) البيت لذى الرمة فى ديوانه جـ / ٢٣٠ ، واللسان " شعث " وهو من شواهد الإيضاح الشعرى ص ٥١٩ وروايته فى الديوان :

ما ظل مذ أوجفت فى كل ظاهرةٍ

(١٣٩) الإيضاح ص ٥١٩ ، ٥٢٠ .

(١٤٠) انظر بن يعيش جـ ١ / ٧٥ ، ٧٦ .

(١٤١) شرح ابن يعيش جـ ٧ / ٧٣ .

(١٤٢) كتاب سيبويه جـ١/٢٢٩ ، ٢٣٠ .

(١٤٣) انظر ابن يعيش جـ ٧ / ٦٣ .

(١٤٤) فـي ابـن يعيش جـ ٧ / ٦٣ : غبرت ، والمثبت الصواب كما في الأصول جـ ١ / ١٧٠ . وغرت أى أتيت الغور .

(١٤٥) شرح ابن يعيش جـ ٧ / ٦٣ .

(١٤٦) أى ما أنت إلا صاحب سير . شرح ابن يعيش جـ ١ / ١١٥ .

(١٤٧) البيت للخنساء في ديوانها ص ٥٠ ، وروايته : ترتع ما رتعت ، وهو في سبويه جـ ١ / ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، والمقتضب جـ ٣ / ٢٣٠ ، جـ ٤ / ٣٠٥ ، والخـزانة جـ ١ / ٤٣١ ، والمحتسـب جـ ٢ / ٤٣ ، والأشموني جـ ١ / ٣٧١ ، وشرح الكافية الشافية جـ٢ ، ٦٦٦ .

(١٤٨) انظر شرح ابن يعيش جـ ١ / ١١٥ ، وكتاب سيبويه جـ ١ / ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، والمقتضب جـ ٣ / ٢٣٠ ، جـ ٤ / ٣٠٥ . وفيه وجه ثالث ، وهو ان يؤول المصدر باسم الفاعل ، فمعنى رجل عَدْل أى عادل .

(١٤٩) شرح التصريح جـ ١ / ٣٢٨ .

(١٥٠) ابن يعيش جـ ٣ / ٤٤ ، ٤٥ . وانظر كتاب سيبويه جـ ١ / ٢٢٢ ، والأصول جـ ١ / ١٩٣ . ومثل هذه المسألة : جعل الأسماء أزمنة ، نحـو : طويـل ، وحديث ، وكثير ، وقليل ، و قديم . والأصل فيها أنها كانت صفة لزمان حذف اتساعا ، وأقيمت هى مقامه . الأصول جـ ١ / ١٩٣ .

(١٥١) انظر كتاب سيبويه جـ١/٢٢٣ .

(١٥٢) عجـزه : ..... قَلـيلِ

سوى الطعن النهال نوافِلُهْ وهو لرجل من بنى عامر كما في سيبويه جـ ١ / ١٧٨ ، وابن يعيش جـ ٢ / ٤٦ ، والدرر جـ ٣ / ٩٧ ، والمقرب ص ١٦٤ .

(١٥٣) سبق تخريج البيت في مصطلح "الاتساع" من هذا البحث .

(١٥٤) سورة سبأ : الآية "٣٣" .

(١٥٥) المفصل بشرح ابن يعيش جـ ٢ / ٤٥ .

(١٥٦) ابن يعيش جـ ٢/٤٥،٤٦ . وانظر الإيضاح الشعري ص٥٣١ .

(١٥٧) الأصول جـ ١ / ٢١٢ والنص منقول بتصرف .

(١٥٨) ذكر ابن يعيش أن الأصل في النصب ان يكون للمفعول . شرح المفصل جـ٧/١١ ،وانظر شرح الرضى على الكافية جـ١/١٢٧ .

(١٥٩) أسرار العربية ص ١٨٢ .

(١٦٠) شرح التصريح جـ ١ / ٣٧٤ .

(١٦١) الهمع جـ ١ / ٢٣٩ .

(١٦٢) البيت للبيد فى ديوانه ص ١٠٨ ، وروايته : فأوردها العراك، وهو من شواهد سيبويه جـ ١ / ٣٧٢ ، والمقتضب جـ ٣ / ٢٣٧ ، وأسرار العربية ص ١٩٣ ، والإنصاف جـ ٢ / ٨٢٢ ، وابن يعيش جـ ٢ / ٦٢، الخزانة جـ ٣ / ١٩٢ ، والتصريح جـ١ / ٣٧٣ .

(١٦٣) الهمع جـ ١ / ٢٣٩ .

(١٦٤) سورة البقرة : الآية " ١٨٧ " .

(١٦٥) سبق تخريج البيت في : "العلاقة بين الاتساع وغيره من المصطلحات المتعلقة به" ، من هذا البحث .

(١٦٦) عجزه : أقولُ لما جاءنى فخرُهُ . وهو للأعشى ميمون بن قيس فى ديوانه ص ١٩٠ ، وراويته : فجره ، والفاجر بالجيم وهو من شواهد سيبويه جـ١ / ٣٢٤ ، وابن يعيش جـ١ / ١٢٠ ، والخزانة جـ٣ / ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، والكافية الشافية جـ٢ / ٩٥٩ ، والدرر جـ٣ / ٧٠ .

(١٦٧) الخصائص جـ ٢ / ٤٣٥ .

(١٦٨) راجع مصطلح " الاتساع " من هذا البحث .

(١٦٩) شرح ابن يعيش جـ ٩ / ٩٩ . وانظر أيضا جـ ٩ / ١٠١ .

(١٧٠) ابن يعيش جـ ٩ / ١٠٣ .

(١٧١) انظر المسألة فى " الدر المصون جـ ٣ /١٥٢ ب ـ ١٥٥/ أ .

(١٧٢) سورة المائدة : الآية " ٢٢ " .

(١٧٣) البيت للعباس بن مرداس فى الخزانة جـ٣ / ٢٩٩ ، وشواهد العينى جـ٢ / ٣٧٦ . وهو من شواهد سيبويه جـ٢ / ١٥٨ ، والمغنى جـ ٢ / ١٤٠ .

(١٧٤) البيت لأبي حية النميرى فى-سيبويه جـ١/ ١٧٨ ، وشواهد العينى جـ١ / ٥٣٣ ، والخزانة جـ٤ / ٤١٨ .

(١٧٥) البيت لعمرو بن قميئة فى الخزانة جـ ٤ / ٤٠٦ ومعجم البلدان جـ ٣ /١٦٨ ، سيبويه جـ١/١٧٨ ، ١٩٤ ، واللسان " دمى ".

(١٧٦) الخصائص جـ ٢/ ٣٩٣ .

(١٧٧) سورة يوسف : الآية " ٨٢ " .

(١٧٨) سورة البقرة : الآية " ١٧٧ " .

(١٧٩) سورة البقرة : الآية " ١٨٩" .

(١٨٠) ابن يعيش جـ ٣ / ٢٣ ، ٢٤ .

(١٨١) الأصول جـ٢ / ١١ .

(١٨٢) ابن يعيش جـ٣ / ١٦ .

(١٨٣) الخصائص جـ ٢/ ٤٣٤ .

(١٨٤) شرح ابن يعيش جـ ٣/٥٠ . وانظر الأشباه جـ ١ / ٩٨ ، ٩٩ .

(١٨٥) شرح ابن يعيش جـ ٣ / ٦٢ ، ٦٣ .

(١٨٦) سورة الجنّ: الآية " ١١ " .

(١٨٧) الخصائص جـ ٢/ ٤٣٤ .

(١٨٨) رجز لرجل من هذيل كما في الدرر جـ١٦٨/٥، والخزانة جـ١١/ ٤٢٠ .

(١٨٩) وهو من شواهد:الخصائص جـ١/١٣٦، جـ٣/١٥١، والمحتسب جـ١/١٩٣، واللسان "رأى" ،والأشموني جـ١/٢٢،جـ٢/٢١٠، والتصريح جـ١/٤٢،وشواهد المغني جـ٢/٧٥٨.

(١٩٠) التصريح جـ ١ / ٤٢ .

(١٩١) سبق بيان الاستحسان عند الحديث عن"كاد وأخواتها" من هذا البحث.

(١٩٢) الخصائص جـ ١ / ١٣٦ .

(١٩٣) السابق جـ ١ / ١٣٣ .

(١٩٤) أى سببا مانعا من الصرف ، أى مع اجتماع علة أخرى. راجع ص .

(١٩٥) شرح ابن يعيش جـ ١ / ٦٢ .

(١٩٦) السابق جـ ٢ / ٤١ .

(١٩٧) الخصائص جـ١/٥٢ .

(١٩٨) البيت للعباس بن مرداس فى شواهد العينى جـ٢ / ٢٧٣ ، وابن يعيش جـ ١ / ٦٨ ، والإنصاف جـ ٢ / ٤٩٩ ، والأصول جـ ٣ / ٤٣٧ .

(١٩٩) البيت لذى الإصبع العدوانى فى ابن يعيش جـ ١ / ٦٨ ، والكافية الشافية جـ٣ / ١٥١٠ ، والأصول جـ ٤ / ٤٣٨

(٢٠٠) وهو من شواهد ابن يعيش جـ١/٦٨، والإنصاف جـ٢/٥٠١ .

(٢٠١) البيت لعبد الله بن قيس الرقيات فى ديوانه ص ٧ ٨ برواية :

(٢٠٢) لمصعب عند جِدِّ القوْ ∴ لِ أكثرها وأطيبها

(٢٠٣) سورة هود : الآية " ٦٨ " وهذه قراءة ابن كثير ونافع وأبى عمرو وابن عامر . السبعة ص ٣٣٧ .

(٢٠٤) انظر شرح ابن يعيش جـ ١ / ٦٨

(٢٠٥) الإغراب فى جدل الإعراب ص ٤٩ .

(٢٠٦) شرح ابن يعيش جـ ٧ / ٦ .

(٢٠٧) انظر أوجه المشابهة هذه فى لمع الأدلة ص ١٠٧ ، ١٠٨ .

(٢٠٨) السابق ص ١٠٩ .

(٢٠٩) شرح ابن يعيش جـ ٧ / ١١ .

(٢١٠) أسرار العربية ص ٢٤ .

(٢١١) السابق ص ٢٤ .

(٢١٢) راجع " كاد وأخواتها " من هذا البحث .

مصادر البحث ومراجعه

١- أسرار العربية ، لأبى البركات بن الأنبارى ــ تحقيق محمد بهجة البيطار ١٣٧٧هـ ــ ١٩٥٧ م ٠

٢- الأشباه والنظائر ، لجلال الدين السيوطى ٠ دار الكتب العلمية ــ بيروت ، لبنان الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ــ ١٩٨٤م ٠

٣- الأصــول فــى النحو ، لابن السراج ٠ تحقيق د٠ عبد الحسين الفتلى ، مؤسسة الرسالة ٠ الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ

٤- الإغراب فى جدل الإعراب ، لابن الأنبارى ٠ تحقيق سعيد الأفغانى. دار الفكر ، الطبعة الثانية ــ بيروت ١٣٩١هـ ــ١٩٧١م ٠

٥- الاقتراح فى علم أصول النحو ، للسيوطى ، تحقيق د٠ أحمد محمد قاسم ــ القاهرة ١٣٩٦هـ ــ ١٩٧٦م ٠

٦- الإنصاف فى مسائل الخلاف ، لأبي البركات بن الأنبارى ٠ تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ٠ دار الفكر ٠

٧- إيضاح الشعر المعنون بـ " شرح الأبيات المشكلة الإعراب " لأبي علي الفارسي . تحقيق : د. حسن هنداوي – دار القلم ، دمشق–دارة العلوم والثقافة ، بيروت . الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ–١٤٧٤م .

٨- الإيضــاح فــى علــل النحو للزجاجى . تحقيق د٠ مازن المبارك ٠ دار النفائس ــ بيروت ، الطبعة الخامسة ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م ٠

٩- الــبحر المحيط ، لأبى حيان الأندلسى ٠ دار الفكر ، نسخة مصورة عن طــبعة السلطان عبدالحفيظ سلطان المغرب ١٣٢٨هـ ــ الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ ــ ١٩٧٨م ٠

١٠- تــأويل مشــكل القرآن ، لابن قتيبة ٠ تحقيق السيد أحمد صقر ٠ دار التراث ــ القاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ ــ ١٩٧٣م ٠

١١- التبــيان فى إعراب القرآن ، لأبى البقاء العكبرى ٠ تحقيق على محمد البجاوى ، مطبعة عيسى البابى الحلبى ٠

١٢- التوســع اللفظــى فــى ضوء الفكر النحوى ٠ د٠ غريب عبدالمجيد نافع ــ مكتبة الأزهر ١٣٩٤هـ ــ ١٩٧٤م ٠

١٣- الجمـــل فـــى النحو ، للخليل بن أحمد الفراهيدى ٠ تحقيق فخرالدين قبادة ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م ٠
١٤- الجمل فى النحو للزجاجى ٠ تحقيق د٠ على توفيق الحمد ٠ مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦ م٠
١٥- حاشـــية الصـــبان على شرح الأشمونى ٠ دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابى الحلبى وشركاه ٠
١٦- خـــزانة الأدب ، للبغدادى ٠ تحقيق وشرح عبدالسلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩م الطبعة الثانية ٠
١٧- الخصـــائص لإبـــن جـــنى ٠ تحقـــيق محمد على النجار ٠ دار الهدى للطباعة والنشر ٠ بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ٠
١٨- الـــدرر اللوامـــع على همع الهوامع ، للشنقيطى ، تحقيق د٠ عبدالعال سالم مكرم ـ مؤسسة الرسالة ٠الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م
١٩- الـــدر المصون فى علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبى ـ مخطوط فى دار الكتب المصرية ـ رقم ١٠٨" تفسير" ٠
٢٠- ديوان الأخطل ـ شرح راجى الأسمر. دار الكتاب العربى ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤٧٣هـ ـ ١٩٩٢م ٠
٢١- ديـــوان الأعشى ٠ تحقيق فوزى خليل العطوى ـ الشركة اللبنانية ـ بيروت لبنان ١٩٦٨م٠
٢٢- دوان الخنساء ٠ مكتبة الحياة ، بيروت ـ لبنان ٠
٢٣- ديوان ذى الرمة، شرح أبى نصر الباهلى ـ تحقيق د٠ واضح الصمد٠
٢٤- ديوان طرفة بن العبد ٠ دار صا در ـ بيروت ٠
٢٥- ديوان الفرزدق ٠ شرح مجيد طرا د ٠ دار الكتاب العربى ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م ٠
٢٦- ديـــوان عبـــيد الله بن قيس الرقيات ٠ تحقيق وشرح د٠ عزيزة فوال بابتى ٠ دار الجيل ـ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م٠
٢٧- ديـــوان عمر بن أبى ربيعة ـ شرح د٠ يوسف شكرى فرحات ٠ دار الجليل ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م٠

٢٨- ديوان عمر بن أبي ربيعة . الهيئة المصرية العامة للكتاب ٠
٢٩- ديوان عنترة ، شرح محمد محمود ٠ ا لمكتبة المحمودية التجارية ٠
٣٠- ديوان لبيد ٠ دار صادر ــ بيروت ٠
٣١- سنن الترمذى ٠ الجزء الرابع ــ تحقيق إبراهيم عطوة عوض ٠ المكتبة الإسلامية ، القاهرة ــ ١٣٨١هـ ــ ١٩٦٢م٠
٣٢- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٠ دار إحياء الكتب العربية ــ عيسى البابى الحلبى ٠
٣٣- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٠ تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد ٠ الطبعة الثانية ٠
٣٤- شرح ابن يعيش على المُفصّل ٠ عالم الكتب ــ بيروت ٠ مكتبة المتنبى ــ القاهرة
٣٥- شرح التصريح ، للشيخ خالد ٠ دار إحياء الكتب العربية ــ عيسى البابى الحلبى ٠
٣٦- شرح الشافية للرضى ٠ تحقيق محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محيى عبد الحميد ، بيروت ــ لبنان ٠
٣٧- شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصارى ٠تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى،الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٨هـ
٣٨- شرح شواهد الشافية ، للبغدادى ، مع شرح شافية ابن الحاجب السابق (نشر مع شرح الرضى على الشافية) ٠
٣٩- شرح شواهد المغنى ، للسيوطى ، علق حواشيه أحمد ظافر كوجان ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ــ لبنان ٠
٤٠- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ٠ تحقيق د٠ عبدالمنعم أحمد هريدى ــ دار المأمون للتراث ــ الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢م
٤١- شرح شواهد العينى ــ بهامش شرح الأشمونى السابق ٠
٤٢- شرح المعلقات السبع ، للزوزنى ، منشورات دارالقاموس الحديث ــ بيروت.

٤٣- الصاحبى لابن فارس ، تحقيق السيد أحمد صقر ـ مطبعة عيسى البابى الحلبى ـ القاهرة .

٤٤- فتح البارى، لابن حجر العسقلانى، المكتبة السلفية-الطبعة الثالثة .

٤٥- الكتاب لسيبويه ، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون ، دار القلم ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٦م .

٤٦- كشاف اصطلاحات الفنون ، للتهانونى ـ تحقيق د. لطفى عبد البديع، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٢م.

٤٧- لسان العرب ، لابن منظور ،دار صادر - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠م .

٤٨- لمع الأدلة فى أصول النحو ، لابن الأنبارى ،دار الفكر ـ تحقيق سعيد الأفغانى ـ الطبعة الثانية بيروت ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م .

٤٩- اللمع فى أصول الفقه للشيرازى ، الطبعة الثالثة ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م ، مصطفى البابى الحلبي .

٥٠- مجمع الأمثال للميدانى ، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم ـ مكتبة الإيمان ، عيسى البابى الحلبى .

٥١- مجمل اللغة ، لابن فارس ، دراسة وتحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .

٥٢- المحتسب ،لابن جنى ، تحقيق على النجدى ناصف وآخرين ـ القاهرة ١٣٨٦هـ

٥٣- المحصول فى علم أصول الفقه للرازى ، دار الكتب العلمية ـ بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .

٥٤- المخصص ، لابن سيده ، تحقيق لجنة إحياء التراث العربى فى دار الآفاق الجديدة ، منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت .

٥٥- المزهر فى علوم اللغة ، للسيوطى ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخَرَيْن ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابى الحلبى .

٥٦- مسند أحمد ، دار الفكر العربى .

٥٧- معـانى القـرآن ، للفراء ٠ تحقيق أحمد يوسف نجاتى ، ومحمد على النجار ٠ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠م الطبعة الثانية ٠
٥٨- معجـم الـبلدان ، لـياقوت الحمـوى ـ دار إحياء التراث العربى ـ بيروت، لبنان ٠
٥٩- معجـم مقاييس اللغة ، لابن فارس ٠ تحقيق : عبدالسلام هارون ـ مكتبة الخانجى بمصر ـ الطباعة الثالثة ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨١م
٦٠- المفضـليات ، للمفضـل الضـبى ٠ تحقيق أحمد شاكر ، وعبدالسلام هارون ، دارالمعارف ـ الطباعة السادسة ٠
٦١- المقتضـب للمـبرد ٠ تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة ٠ القاهرة ٠ ١٣٩٩هـ ٠
٦٢- المقـرب ، لابـن عصـفور ٠ أحمـد عبدالستار الجوارى ، وعبدالله الجبورى ـ مطبعة العانى ، بغداد ٠
٦٣- النوادر فى اللغة، لأبى زيد ٠ دار الكتاب العربى ٠ بيروت ـ لبنان ٠ الطباعة الثانية ١٣٨٧ هـ ٠
٦٤- همـع الهوامـع ، للسيوطى ـ الطباعة الأخيرة بمطبعة عيسى البابى الحلبى ٠